النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⴻⵊ ⴰⵟⴰⵎⵓⵔⴰⵟⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⵖⴻⵔ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵙⵙⵓⵛⵢⴰⵍⵉⵣⵎ

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

. العدد : 405

من 13 إلى 19 أبريل 2021

. الثمن : 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

الفساد والاستبداد في مواجهة تحديات التنمية والديمقراطية في المغرب

كلمة العدد

تقوية النضال العمالي الشعبي لمواجهة التحديات

يتصاعد ويتعاظم السخط الشعبي ضد الاوضاع الاجتماعية المأساوية (22 مليون مغربي ومغربية يعيشون تحت عتبة الفقر) التي فاقمتها جائحة كوفيد - 19 وضد الفساد المستشري في أجهزة الدولة وضد تغول المخزن.

ولدرء خطر انفجار هذا السخط في شكل انتفاضات شعبية عارمة، ينفذ النظام خطة مدروسة ترتكز إلى :

- استغلال الجائحة لفرض حالة الطوارئ الصحية كذريعة لتصعيد القمع ضد النضالات السلمية وضد المعارضين (اعتقالات ومتابعات قضائية ضد مناضلين وصحافيين ومدونين والتضييق والحصار ضد القوى المعارضة الجذرية...) في محاولة لإخماد الحركة النضالية الشعبية وإسكات الأصوات المعارضة وترهيب القوى المناضلة.

- إلهاء بعض القوى المناضلة، السياسية والنقابية والجمعوية، بالانتخابات وإبعادها عن الانخراط بقوة في النضالات الشعبية. بينما أصبح واضحا للجميع أنه، في ظل الظروف الحالية، الانتخابات التشريعية والمحلية وما ينبثق عنها من مؤسسات مجرد أدوات في يد المخزن لإضفاء "شرعية" مزيفة على توجهاته وسياساته المغرقة في الرجعية. و أن الرهان الحقيقي هو على إذكاء جذوة النضال العمالي والشعبي مع العمل على توحيده.

-تقوية علاقات التبعية للامبريالية تجلت بالخصوص في الآونة الأخيرة في التطبيع مع الكيان الصهيوني وفي الامتثال لوصفات مؤسساتها النقدية والمالية التي يؤدي شعبنا ثمنها غاليا وترهن مصير بلادنا والأجيال القادمة. وذلك في محاولة لحماية نفسه في وجه العواصف التي ينذر بها الوضع في البلاد.

- محاولة زرع الانتظارية وسط الجماهير المكتوية بنار الفقر والقهر، من خلال التلويح بالحماية الشاملة. وذلك لثنيها عن الانخراط في النضال من أجل الدفاع عن مكتسباتها ومطالبها العادلة والمشروعة.

- تسعير التناقضات وسط الشعب، عملا بمقولة "فرق تسد"، بين اليسار والإسلام السياسي وبين الحركة الامازيغية والمكون العربي وو...عوض أن تتكاثف جهود كل القوى المناضلة ضد المخزن باعتباره العقبة الأساسية أمام أية تنمية وديمقراطية لصالح الشعب.

وفي نفس الوقت، تعبر النضالات المتعددة والمتنوعة لمختلف فئات الشغيلة والكادحة عن استعدادات هائلة للمقاومة والتضحية وطول النفس وعن مستوى متقدم من الوعي. ونذكر هنا، على سبيل المثال، حراك الريف وجرادة وتنسيقيات الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وانتفاضة الفنيدق... لكن هذه النضالات تظل معزولة عن بعضها البعض، مما يسهل على النظام امكانية استنزافها وصولا إلى قمعها.

أمام هذا المأزق الخطير الذي تعاني منه حركة النضال الشعبي والذي إذا استمر، سيكون وبالا على شعبنا وقواه المناضلة، لم يتوقف النهج الديمقراطي، وخاصة بعد مؤتمره الوطني الرابع المنعقد في 2016، على الإلحاح على ما يلي :

- ضرورة بناء أوسع جبهة ممكنة ضد المخزن تضم كل القوى المتضررة من تغول المخزن، أيا كانت مرجعيتها الإيدولوجية وطبيعتها الطبقية. وفي هذا الاطار، يناضل النهج الديمقراطي، باستمانة، من أجل بناء جبهة ميدانية تنصهر فيها كل المكونات المناضلة. ومن أجل بناء وتقوية هذه الجبهة، دعا النهج الديمقراطي إلى تنظيم حوار عمومي بين كل هذه المكونات. وقد تشكل الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع لبنة على هذا الطريق. كما أن بناء أوسع جبهة من أجل إلغاء حالة الطوارئ الصحية، مع احترام الاجراءات الاحترازية، التي تمثل سلاحا فتاكا ضد حركة النضال الشعبي، مهمة ملحة وآنية. كما يسعى إلى بناء جبهة ديمقراطية يشكل اليسار المناضل عمودها الفقري. وفي هذا السياق، ساهم في بناء الجبهة الاجتماعية.

- ضرورة تطوير وتوسيع وتنويع وتوحيد التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية؛ وهو ما يتطلب من القوى المناضلة الانخراط فيها بقوة واحترام استقلاليتها والعلاقات الديمقراطية داخلها وتشجيع التضامن فيما بينها.

- ضرورة الاعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات، باعتبارهم الأكثر تضررا من الوضع القائم والقوة الأساسية في التغيير وافتقادهم لممثلهم السياسي.

ضيف العدد : **عزيز غالي**

في الحاجة إلى جبهة واسعة تضم الفاعل الحقوقي، الفاعل النقابي، والفاعل السياسي والمدني على أرضية الميثاق الوطني لحقوق الإنسان

2 مقتطف من التقرير السياسي المقدم أمام اللجنة الوطنية في دورتها 16

6 ملحمة الأساتذة المفروض عليهم التعاقد أمام القمع المخزني، مرة أخرى

11 الفلسطينيون يحيون يوم الارض الخالد بسلسلة فعاليات تواجهها قوات الاحتلال بالقمع الوحشي

13 الشبيبة المغربية في طليعة الصراع الاجتماعي الراهن

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب : مطبعة العهد الجديد

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

مقتطف من التقرير السياسي المقدم أمام اللجنة الوطنية في دورتها 16

الأوضاع على المستوى الوطني

عرفت الأوضاع في ظل جائحة كورونا تطورات خطيرة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1 - على المستوى الاقتصادي

تعرف الوضعية الاقتصادية مزيدا من التأزم في ظل استمرار جائحة كورونا وإجراءات الحجر الصحي، حيث ارتفع دين الخزينة إلى 75% من الناتج الداخلي الخام، بعد أن كان محصورا في نسبة 65% السنة الماضية. كما وصلت ديون الدولة العمومية، كدين الخزينة، ودين الجماعات المحلية، ودين المؤسسات العمومية التي تضمنها الدولة، إلى ما يناهز1055 مليار درهم، أي بنسبة 92% من الناتج الداخلي العام حسب الأرقام الرسمية. وبلغت خدمة هذه الديون 28 مليار درهم، أي ما يفوق ميزانية وزارة الصحة. أما دين الخزينة هذه السنة فوصل إلى 17 مليار درهم، بنسبة 40% و60، موزعة بين الداخل والخارج، وهو ما يرهن مستقبل البلاد والأجيال القادمة، ويجعل تبعية بلادنا للمؤسسات المالية تنمو باستمرار. وقد أغرقت الدولة المخزنية الاقتصاد المغربي في مستنقع التبعية للإمبريالية، في إطار سياساتها الليبرالية المتوحشة، واعتماد اقتصادنا على المنتوجات الأجنبية الفلاحية والصناعية الاساسية.

في هذا السياق تدهورت الأوضاع الاقتصادية للعديد من المؤسسات الإنتاجية في ظل الحجر الصحي على المستوى العالمي، وصعوبة التزود بالمواد الأولية، اضطرت معها العديد من المؤسسات إلى الإغلاق وتسريح العاملات والعمال، وأحيانا دون صرف مستحقاتهم القانونية، كما عرفت المقاولات المتوسطة والصغيرة تفاقما مأساويا لأوضاعها بسبب عدم سداد أقساط الديون المتراكمة ضدها، في ظل عدم قدرتها على امتصاص الصدمات المالية، وغياب حلول مرضية لتعثرها، من طرف البنوك التي فضلت الاستمرار في جني أرباحها المعتادة، باعتبارها المستفيد الأول من هذه الأوضاع، علما بأن الأبناك، بخلاف المؤسسات الأخرى، ظلت في منأى عن كل إصلاح قد يخدم الاقتصاد المغربي.

2 - الأوضاع الاجتماعية

أدى تدهور الأوضاع الاجتماعية في ظل جائحة كورونا إلى تسريح ما يناهز مليون عامل.ة، إما بشكل مؤقت، أو نهائي مع استمرار الحجر الصحي، وارتفع معدل البطالة إلى مستويات كبيرة، وانفضح الاقتصاد المغربي المستند إلى الريع والاحتكار، والمطبوع بالهشاشة، حيث يعيش ما يزيد عن 40% من الشغيلة على الاقتصاد غير المهيكل، وقد أدرك النظام خطورة الوضع وقابليته للانفجار في أية لحظة، في ظل المقاومة الشعبية لسياسات النظام في جل المناطق، وانفجار الحركات الاجتماعية التي كان آخرها حراك الفنيدق، وإغلاق الحدود مع إسبانيا دون توفير بديل عن التهريب المعيشي الذي يستفيد منه بالأساس الأباطرة من خدام الدولة المخزنية. ومن أجل امتصاص الغضب الشعبي المتزايد ودرء مخاطر الانفجار الاجتماعي، لجأ النظام إلى سن قانون إطار في مجال الحماية الاجتماعية، سيتم تنزيله على مدى 5 سنوات بتكلفة تقدر ب 51 مليار سنويا ابتداء من سنة 2021.

وإذا كان اعتبار هذه الإجراءات مكسبا جزئيا تحقق بفضل نضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة، فإنه قد يصير محفزا لها للمزيد من النضال من أجل تغطية صحية واجتماعية شاملة، بما فيها التعويض عن البطالة، غير أن تنزيل هذه المكتسبات رهين بمحاربة الفساد المعشش في المؤسسات التي يدبرها وفي البلاد بصفة عامة، وبإعادة النظر في مضمون الوظيفة الاجتماعية لصندوق المقاصة وتطويره، ليشمل المواد الأساسية من خبز وزيت وسكر وحليب، وعلى الخصوص المحروقات التي ينعكس ثمنها على كل المواد الأساسية، كما هو رهين أيضا بمراجعة الدولة المخزنية لمبدأ تحرير الأثمان المستمد من العقيدة النيو-لبرالية.

وتخوض الطبقة العاملة والجماهير الشعبية نضالات مريرة، سواء في إطار منظماتها النقابية، أو خارجها، من أجل الحفاظ على مكتسباتها التي أجهزت عليها الباطرونا، وبتواطئ من الدولة، في ظل جائحة كورونا، واستطاعت إيقاف النزيف وتحقيق مكتسبات بفضل نضالاتها التي توجت في غالبيتها باعتصامات في المعامل رغم قمع السلطة، واستعمال بعض الباطرونا البلطجية، كما حدث في معمل أمانور في المنطقة الصناعية بطنجة التي يسود فيها قانون الغاب وفي خنيفرة وسوس ماسة وغيرها. واستمرت نضالات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، وكذا أساتذة التعليم الثانوي، رغم بطش السلطة التي استعانت بأعوان السلطة والبلطجية فضلا عن قوات القمع. كما استمرت المقاومة الشعبية في شكل حراكات

شعبية محلية وقطاعية، مستلهمة روح حركة 20 فبراير المجيدة، التي تعيش هذه السنة ذكراها العاشرة، هكذا بعد الريف وجرادة وزاكورة وأوطاط الحاج وبني تجيت وتماسينت، استمرت هذه الحراكات الشعبية في الفنيدق، ومرشحة لتشمل مناطق أخرى، مما يحتم علينا العمل داخل النقابات التي نعمل في هياكلها، وذلك بالعمل على تأطيرها وتوحيد هذه النضالات، والعمل على دعم النضالات خارج إطاراتنا النقابية، والانخراط والمساهمة في دعم الحراكات الشعبية بشكل مباشر ومن خلال الجبهة الاجتماعية التي يجب حمايتها من أي تصدع والرقي بها إلى الانخراط في الحراكات الشعبية محليا، والعمل على توحيدها وطنيا.

3 - الوضع على المستوى السياسي

استمر النظام في تطبيق سياسته القمعية تجاه القوى السياسية والنقابية والحقوقية لأنه ليس له ما يقدمه. ويتصدر النهج الديمقراطي قائمة القوى السياسية المستهدفة. لذلك فقد رفض حتى تسليم شبيبة النهج الديمقراطي وصل الإيداع القانوني، ونفس الأمر بالنسبة للعديد من فروعنا المحلية، بالإضافة إلى حرماننا من الحق في الإعلام العمومي والقاعات العمومية، فضلا عن منعنا من الوقفات الاحتجاجية والحق في التظاهر، كما تعرف الحركة النقابية المناضلة المنع كذلك من الحق في التظاهر والوقفات الاحتجاجية والحرمان كذلك من وصولات الايداع، ويتصدى لها بالقمع والتنكيل بمناضلاتها ومناضليها. ويستهدف أيضا الحركة الحقوقية، وعلى رأسها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لما لها من روح كفاحية في الدفاع والتصدي لحملاته القمعية تجاه الناشطين من صحفيين كسليمان الريسوني وعمر الراضي، وناشطين سياسيين كالمعطي منجب، وعبد العالي باحماد، فضلا عن مناضلي النهج الديمقراطي كجفى محمد.

وإذا كانت سياسة النظام تعتمد بالأساس على القمع، فإن ذلك لم يمنعه من الاستمرار في سياسته التي تعتمد التحكم في الانتخابات لإنتاج خريطة سياسية على مقاسه. لذلك بلور قوانين انتخابية تروم منع العدالة والتنمية من تصدر المشهد السياسي ورئاسة الحكومة، والرهان على الأحرار لتصدرها مع الاحتفاظ بالعدالة والتنمية داخل الحكومة بعدما استطاع تطويعها وإدماجها بالكامل، بالإضافة إلى حزب الأصالة والمعاصرة الذي لم يعد قادرا على الاستمرار خارج الحكومة، وحزب الاستقلال الذي يتطلع إلى العودة إليها؛ حذف العتبة واللائحة الوطنية للنساء والشباب واعتماد قاسم انتخابي يتم بموجبه الاعتماد على المسجلين في اللوائح الانتخابية، بدل الأصوات الصحيحة لتمنع الأحزاب من الحصول على أكثر من مقعد في الدائرة الانتخابية، وهذه الإجراءات السياسية الجديدة كلها موجهة ضد حزب العدالة والتنمية، لذلك رفضتها كما رفضتها فدرالية اليسار الديمقراطي، باعتبارها غير ديمقراطية، في حين قبلتها باقي الأحزاب المندمجة في بنية النظام أغلبية ومعارضة.

إذ لم يطرأ تحول جوهري يجعلنا نغير من موقفنا من الانتخابات سواء المهنية أو الجماعية أو البرلمانية، لذلك فتعاملنا مع الانتخابات تحكمه الأسس التالية :

أولا : مقاطعة انتخابات الجماعات الترابية.

ثانيا: المشاركة في انتخابات اللجان الثنائية المتساوية الأعضاء وانتخابات مناديب العمال.

ثالثا: المشاركة كممثلي الأجراء في انتخابات مجلس المستشارين دون الترشح لها.

رابعا: المشاركة في الهيئات التمثيلية للمأجورين على غرار المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

خامسا: المشاركة في الانتخابات التمثيلية للموظفين على غرار مجلس الإدارة للصندوق المغربي للتقاعد والمجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

واعتبر النظام فرصة أجواء القمع والبطش التي خلقتها، واشتغال الأحزاب بالانتخابات لتمرير التطبيع العلني والرسمي مع الكيان الصهيوني، في إطار صفقة القرن، اعترفت بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الكاملة للدولة المغربية على الصحراء الغربية. وانتظمت القوى الرافضة للتطبيع المخزني والخياني مع الكيان الصهيوني في الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع يتصدرها من القوى السياسية النهج الديمقراطي وأحزاب فدرالية اليسار الديمقراطي، والعدل والاحسان، ومن الحركة النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والجامعة الوطنية للتعليم/ التوجه الديمقراطي، ومن الحركة الحقوقية، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والعصبة المغربية لحقوق الإنسان والإئتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، وحركة البدس و"الحملة المغربية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل وهيأة نصرة قضايا الأمة والشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب ولجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني بالبيضاء.

وعدد من الجمعيات الداعمة للقضية الفلسطينية والمناهضة للتطبيع، وتظل الجبهة مفتوحة للمجتمع المدني من جمعيات نسائية وثقافية ومدنية وغيرها.

وإذا كانت الجبهة الاجتماعية المغربية مدخلا للجبهة الديمقراطية، فإن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، يمكن أن تشكل مدخلا للجبهة الميدانية على اعتبار تواجد قوى الإسلام السياسي بجانب فدرالية اليسار الديمقراطي، وهو ما يمكن أن يؤثر على قبول مختلف الأطراف للنضال حول القضايا المشتركة.

إذا كان هذا التقرير السياسي قد وقف على الوضع على المستوى الجيو-استراتيجي، وعلى المستوى السياسي والاجتماعي، فإن مهام النهج الديمقراطي إلى حدود المؤتمر الوطني الخامس، يجب أن تركز المهمتين الرئيسيتين : **1 -** الاستمرار في التهيئ للمؤتمر الخامس والإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، في أجواء جائحة كورونا واستغلالها من طرف النظام لتشديد القمع.

ثانيا : العمل على الانخراط في نضالات الطبقة العاملة داخل وخارج المركزيات النقابية والعمل على توحيدها محليا وجهويا ووطنيا .

لا بديل عن المقاومة الشعبية

الجبهة الاجتماعية تدين القمع المخزني الهمجي على الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد

تابعت الجبهة الاجتماعية المغربية القمع الهمجي الذي تعرضت له مسيرة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد نساء ورجالا من ضرب وسحل وما نتج عنه من إصابات جسدية متفاوتة وحملة اعتقالات واسعة شملت 40 أستاذة وأستاذا على الصعيد الوطني.

بناء عليه، فإن الجبهة الاجتماعية المغربية :

- تدين بأشد العبارات هذه الهجمة القمعية المسعورة وتعبر عن تضامنها مع هذه الفئة وكل الفئات المناضلة وتطالب بإطلاق سراح المعتقلين فورا.

- تدعو إلى وقف العمل بالعقدة وإعادة الاعتبار للعمل القار والوظيفة العمومية كجزء من المرفق العمومي الذي يعد من الركائز الاساسية لتنمية منشودة في صالح الشعب والوطن.

- تهيب بكل الفروع المحلية لجبهتنا الى التحرك وتذليل الصعاب وأخذ زمام المبادرة والعمل سويا وبروح وحدوية للتصدي للقمع وانتزاع المطالب المشروعة لكل الفئات المناضلة.

فصيل طلبة اليسار التقدمي يدين بشدة القرار المجحف الصادر في حق الرفيق مراد بنكيدة القاضي بحرمانه من الدراسة

في سياق يتسم بهجوم النظام المخزني على كل القطاعات الحيوية (التعليم، الصحة، الوظيفة العمومية...) تطبيقا لإملاءات الدوائر الامبريالية لجر كل القطاعات الحيوية للخوصصة، فبعد انزال العديد من القوانين التصفوية (قانون الاطار 51،17، نظام الباكالوريوس...) يستغل الآن النظام حالة الطوارئ الصحية - السياسية - للإجهاز على ما تبقى من مجانية التعليم وضرب العمل النقابي والسياسي في الجامعة المغربية.

فبعد فشل صيغة التعليم عن بعد الموسم الماضي، استمرت الدولة في فرض هذه الصيغة بداية هذا الموسم مما أدى إلى إفراغ الجامعة من الطلبة وإغلاقها في العديد من المواقع، إضافة إلى إغلاق كل الاحياء الجامعية والمطاعم و الاجهاز على حق الطلاب في الاحتجاج داخل الكليات والأماكن العمومية.

في هذا السياق خاضت الجماهير الطلابية في العديد من المواقع معارك طلابية واعية ومنظمة رفضا لهذه الصيغة وتحصينا للمكتسبات التاريخية للحركة الطلابية المغربية والتي واجهتها الدولة بالقمع واللامبالاة.

ومازالت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد تخوض معركتها البطولية الرافضة للتعاقد وكانت آخرها المسيرة الوطنية بالرباط التي عرفت تدخلا قمعيا وحشيا ادى لإصابة العديد من الاساتذة باصابات متفاوتة الخطورة، بالاضافة لقمع احتجاجات الطلبة الممرضين والطلبة المهندسين الذين يخوضون معركة نضالية من أجل العديد من المطالب العادلة و المشروعة.

إن هذه الاحتجاجات تبين بالملموس فشل النظام في قطاع التعليم فمحاولات جره للخوصصة ستزيد الوضع تأزيما ومقابلتها يجب أن تكون بحوار مسؤول من أجل حل هذه المشاكل، بعيدا عن المقاربة القمعية التي لن تنال من عزيمة الجماهير الطلابية - الاستاذية.

ومنه ومن موقع تحملنا المسؤولية في الحركة الطلابية نعلن للرأي العام الطلابي والوطني ما يلي:

- تشبتنا بالإتحاد الوطني لطلبة المغرب الممثل الشرعي والقانوني لكافة الطلبة والطالبات وفق مبادئه الأربعة.

- تضامننا مع :

- نضالات الشعب المغربي.
- نضالات التنسيقية الوطنية للاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد.
- نضالات الجماهير الطلابية بكافة المواقع الجامعية.
- نضالات الطلبة الممرضين، والطلبة المهندسين.
- كافة المعتقلين السياسيين القابعين في سجون النظام القائم (معتقلي حراك الريف، معتقلي حراك جرادة.. معتقلي الرأي...)
- تنديدنا بقمع الاحتجاجات تحت ذريعة حالة اطوارئ الصحية - السياسية.
- مطالبتنا بالتراجع الفوري عن صيغة التعليم عن بعد، وفتح كافة الجامعات والأحياء والمطاعم الجامعية.
- رفضنا لصيغة التعليم عن بعد سواء كمخطط مرحلي أو استراتيجي.
- رفضنا لقانون الاطار 51.17 ونظام الباكالوريوس اللذين يكرسان الخوصصة و الاقصاء.
- ندين بشدة القرار المجحف الصادر في حق الرفيق مراد بنكيدة القاضي بحرمانه من الدراسة بقية هذا الموسم على خلفية نشاطه النقابي.
- دعوتنا لكافة الفصائل الديمقراطية التقدمية إلى العمل الوحدوي من أجل تحصين كافة مكتسبات الحركة الطلابية والنضال من أجل اسقاط كافة المخططات الطبقية.
- دعوتنا لكافة الفصائل الديمقراطية التقدمية إلى النضال من أجل تحصين الهوية التاريخية الكفاحية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب وفضح كافة محاولات تشويه تاريخ نقابتنا العتيدة.

طنجة

جريمة رأسمالية أخرى ترتكب ضد الطبقة العاملة بطنجة

الباطرونا المتوحشة تمتص دم وعرق العمال/ات عبر الاستغلال المكثف بأدنى الأجور والتكاليف لتحقق الأرباح والثروات الخيالية فتلقي بهم/ن في الشارع بدون تعويضات ولا حقوق.هذا ما يقع وأصبح مألوفا في ظل نظام الرأسمالية التبعية ببلادنا،وتعمق أكثر في ظل حالة الطوارئ الصحية.

وأخر ضحايا هدا التوحش الرأسمالي هم عمال/ات شركة " خوبيلصا" بطنجة الدين قامت إدارة الشركة بتسريحهم/ن جماعيا بدون انذار أو إعلان مسبق، وبدون تعويضات كما ينص على دلك القانون. ولجأت إلى القضاء لتطبيق مسطرة الإفلاس دون إخطار العمال/ات بدلك.

وتعتبر شركة "خوبيلصا" مجموعة صناعية اسبانية متخصصة في صناعة كراسي السيارات.يوجد مصنعها بجماعة البحراويين بإقليم انجرة/ الفحص بطنجة. تشغل أكثر من 500 عامل/ة.وحسب بعض العمال فان الشركة كانت تشتغل بشكل عادي وبدون توقف.وعرف إنتاجها ارتفاعا ملحوظا خلال هده السنة. إلا أن إدارتها اخدت تضغط على العمال لتقديم استقالتهم في المدة الأخيرة مما جعلهم يشكون في نواياها.

وكاحتجاج على قرار التسريح الجماعي نظم العمال/ات بتاريخ 6 ابريل 2021 وقفة أمام باب الشركة أعقبها اعتصام مفتوح أكدوا/ن انه سيبقى مستمرا حتى إنصافهم/ن. كما قام ممثلوهم بإتباع الإجراءات القانونية الجاري بها العمل حيث راسلوا الجهات المعنية من مندوب الشغل الذي منح العمال/ات إشعارا بالتوقف عن العمل بدون إنذار مسبق بعدما امتنعت إدارة الشركة عن الحضور في الاجتماع المقرر بمندوبية الشغل.كما طالبوا عامل الإقليم بعقد اللجنة الإقليمية الخاصة بنزاعات الشغل.

وفي إطار التضامن مع العمال/ ات قام وفد من الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بطنجة بزيارتهم/ن.وأصدرت الكتابة المحلية بيانا هاما في الموضوع.

الجمعية المغربية لحقوق الانسان تدين القمع الذي تعرض له الأساتذة والاستاذات المفروض عليهم التعاقد

طيلة أربعة أيام لم تعرف مدينة الرباط سوى لغة القمع والمنع لمختلف الأشكال الاحتجاجية السلمية للشغيلة التعليمية. ففي يوم 05 أبريل تمت محاولات منع وقفة احتجاجية، أمام وزارة التربية الوطنية، لنساء ورجال التعليم المنتمين لنقابتي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، بوضع الحواجز واغلاق جميع الممرات المؤدية للوزارة، وممارسة كل أنواع العنف، بالدفع، والسب والشتم لثني الأستاذات والأساتذة عن الاحتجاج؛ فيما عمدت القوات العمومية بشتى أنواعها ورتبها، يوم 06 أبريل، إلى استعمال العنف والتنكيل والسحل في حق الأستاذات والأساتذة المفروض عليهم التعاقد المحتجين، وباشرت عدة اعتقالات في صفوفهم؛ ليتواصل نفس النهج القمعي، في التعاطي مع احتجاجاتهم، يومي 07 و08 أبريل.

وهكذا، والى حدود يومه 9 ابريل تمت متابعة 33 استاذا واستاذة بتهم التجمهر غير المسلح بدون رخصة وخرق حالة الطوارئ الصحية وإيذاء رجال القوة العمومية إثناء قيامهم بوظائفهم وبسبب قيامهم بوظائفهم واهانة رجال القوة العامة باقوال بقصد المساس بشرفهم والاحترام الواجب لسلطتهم مع اضافة تهمة اهانة هيئة منظمة للاستاذة نزهة مجدي. وقررت النيابة العامة ، يوم 8 أبريل، احالة كل من نور الدين مستقيم، عزيز صنهاج، موسى اوحداش، ابراهيم بارودي، محمد زرباح، هشام ابو عبد الله، يونس السعدي، مصطفى لبيبي، عمر داشا، عزيز بنصالح، اسماعيل لمعفر، عبد الله بنتلي، عبد السلام احتور، محسن الزهري، رشيد العمراني، محمد امقران، فاطمة زرياح، عبد الهادي اتمكونت، احمد ادجعي، نزهة مجدي. على جلسة 20 ماي 2021، واحالة، يوم 09 ابريل، كل من صلاح الدين مرتضى، فاطمة الزهراء وقور، حمزة الرحيم، عبد المالك الغازي، عبد الكامل الزاهري، محمد بولانوار، غزلان بنداوود، جمال حرمات، المكي جابري، كمال ملكاد، عزيز العوني، كمال الشافعي على جلسة 27 ماي 2021. ومن المنتظر احالة مجموعة ثالثة توجد رهن الحراسة النظرية على انظار وكيل الملك.

إن الجمعية المغربية لحقوق الانسان، وهي تتابع استمرار هذا المنحى الخطير للدولة في التعامل مع الحق في التظاهر السلمي؛ تسجل أن الدولة ماضية في استغلال حالة الطوارئ الصحية للإجهاز على الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين والمواطنات، فاسحة المجال للمزيد من تمدد السلطوية، وتغول الأجهزة الامنية المنفلتة من أية رقابة؛ وتعتبر أن المنع والحصار والتعنيف واستعمال للقوة، في مواجهة الاحتجاجات السلمية للأساتذة المتعاقدين انتهاك صارخ للمعايير الدولية لحقوق الانسان، وأن الاعتقالات التي شملتهم تعسفية، وأن ما تعرضوا له أثناء توقيفهم، أو في مخافر الشرطة يرقى إلى مستوى الممارسات المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية.

والجمعية، إذ تذكر أيضا بتحذير المفوضية السامية لحقوق الانسان للدول والحكومات، بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية بتاريخ 15 شتنبر 2020، من استغلال حالة الطوارئ الصحية واستخدام الصلاحيات الاستثنائية، لمواجهة جائحة " كوفيد - 19 "، كسلاح لإخراس المعارضة وقمع الحريات؛ تعبر عما يلي :

1. دعمها ومؤازرتها وتضامنها مع الوقفات الاحتجاجية لأيام 05، 06، 07 و08 ابريل؛

2. استنكارها الشديد للاعتقالات التعسفية التي مست العديد من الأستاذات والأساتذة، وتطالب بوقف المتابعات في حقهم.

3. خشيتها من توظيف القضاء من طرف السلطة التنفيذية لتصفية حساباتها في حق التنسيقية الوطنية للاساتذة المفروض عليهم التعاقد للتنصل من التزاماتها، وطمس مطالبهم العادلة والمشروعة.

4. مطالبتها بفتح تحقيقات فعالة ونزيهة بشأن ادعاءات سوء المعاملة والتعنيف من جانب القوات العمومية او غيرها في حق الاساتذة/ات المحتجين سلميا وترتيب الجزاءات القانونية.

5. دعوتها إلى احترام حرية التعبير والحق في التجمع والتظاهر السلمي، من لدن السلطات وكل أجهزة الدولة، واستبعاد المقاربة القمعية، وعدم توظيف حالة الطوارئ الصحية للإجهاز على حقوق الانسان الأساسية وللتغطية على فشل السياسات العمومية، وتعبيد الطريق نحو المزيد من الاستبداد والفساد.

6. تأكيدها على أن معالجة كل القضايا والاشكالات، ينبغي أن يمر عبر الحوار الديمقراطي الجدي والبناء مع الفرقاء الاجتماعيين والمعنيين، وفق مقاربة تشاركية تراعي المطالب العادلة والمشروعة، والقطع مع الانتهاكات التي اصبحت عنوانا لانتكاسة ولردة حقوقية.

طنجة

لا بديل عن نضال الطبقة العاملة المنظم والموحد ضد الرأسمالية المتوحشة

في خطوة غير مفهومة تنم عن نية التخلص من العمال وهضم حقوقهم ، قامت شركة خوبيلصا يومه الاثنين 5 أبريل 2021 ، بإغلاق المصنع في وجه العاملات والعمال دون سابق إعلان. وأمام تجاهل مطالبهم وعدم الإنصات لهم من طرف الشركة بل ومحاولة إدارة الشركة الالتفاف على حقوق العمال ومستحقاتهم عبر التهديد بإعلان الإفلاس أو القبول بتعويضات هزيلة رفضها العمال وقرروا الدخول في أشكال احتجاجية تصعيدية مع اعتصام مفتوح أمام مقر الشركة.

وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء من الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بطنجة قاموا

بزيارة إلى مقر شركة خوبيلصا وتواصلوا مع العمال/ت الذين أكدوا على الاستمرار في معركتهم إلى حين تحقيق مطالبهم والمتمثلة في حقهم في الاستمرار في العمل والتوصل بجميع مستحقاتهم.

وعليه فإننا ككتابة محلية للنهج الديمقراطي بطنجة نحمل المسؤولية الكاملة في ما قد يلحق العمال/ت أولا إلى إدارة الشركة التي تحاول التخلص من العمال عبر التسريح الجماعي.

والسلطات الوصية التي تتحمل المسؤولية في تطبيق القانون.

ونعلن عن :

- تضامننا المطلق والمبدئي مع عمال شركة خوبيلصا.
- استنكارنا بشدة هذه القرارات الجائرة والارتجالية التي تنم عن عقليات إقطاعية.
- نؤكد استعدادنا وعزمنا اتخاذ كافة الخطوات النضالية التضامنية مع العمال/ت حتى تحقيق المطالب.

مستجدات الحالة الوبائية بالمغرب

عزيزة الرامي

يعيش العالم على وقع تفشي جائحة كورونا على المستوى العالمي حيث يشهد اجتياح الموجة الثالثة التي تنتشر عالميا وبلغ عدد الإصابات عالميا 134,519,292 حالة إصابة بينما بلغ عدد الوفيات ما يناهز 2,914,285 حالة وفاة.

في المقابل تسابق كل دول العالم الزمن من أجل الحصول على المناعة الجماعية لشعوبها حيث بلغ العدد الاجمالي للأشخاص الذين تلقوا التلقيح عالميا 754,295,047 وبالنسبة للأشخاص الذين تلقوا جرعتين من اللقاح واستكملوا عملية التلقيح فعددهم يبلغ 163,275,277 أي 2,1 في المئة من ساكنة العالم الرقم الذي يعتبر ضعيفا مقارنة مع اجتياح الجائحة و ظهور عدة سلالات جديدة بعدة دول مشكلة خطرا حقيقيا على صحة و حياة ساكنة العالم.

تمديد حالة الطوارئ بالمغرب

بعد وصول المغرب ل 500,948 حالة مؤكدة و 8885 حالة وفاة , أعلنت الحكومة المغربية تمديد حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء البلاد حتى 10 ماي2021 , كما قررت فرض حظر التجول الليلي في جميع أنحاء البلاد طيلة شهر رمضان يوميا من الساعة الثامنة ليلا حتى الساعة السادسة صباحا مع الإبقاء على مختلف التدابير الاحترازية الحالية مع إغلاق تام للمطاعم والمقاهي الشيء الذي خلف استياء كبيرا لدى عمال وعاملات المقاهي و المطاعم خصوصا أن هذا الشهر يعرف مصاريف كثيرة لدى الأسر المغربية.

كما أعلن المغرب أنه تقرر إلغاء جميع الرحلات الجوية بسبب الحالة الوبائية ويتعلق ذلك بالدول التالية : **إسبانيا – فرنسا – برتغال – هولندا – سويسرا – إيطاليا – بلجيكا – إنجلترا – مصر – تركيا – كاميرون – كونكو – غينيا – مالي – و غانا" و ذلك حتى 21 ماي 2021.**

الوضع الوبائي بالمغرب بتاريخ 9 أبريل 2021

	الحالات الجديدة	العدد الإجمالي
الحالات المؤكدة	625	500,948
الوفيات	12	8885
المتعافون	501	487,414
الحالات النشطة	4649	

تشير معطيات الحالة الوبائية بالمغرب حسب المعطيات الرسمية لارتفاع طفيف في الإصابات والوفيات بفعل الموجة الثالثة لجائحة كورونا التي وصلت للمغرب والتي تؤكد وزارة الصحة أنها أكثر خطورة وانتشارا من سابقاتها حيث بتاريخ 9 أبريل 2021 تم رصد 625 حالة إصابة جديدة و قد أصبح مؤشر الإصابة التراكمي بالمغرب يبلغ 1377,5 إصابة لكل مائة ألف نسمة، بمؤشر إصابة يبلغ 1,7 لكل مائة ألف نسمة خلال الـ24 ساعة ، فيما يصل مجموع الحالات النشطة التي تتلقى العلاج حاليا إلى 4649 حالة.

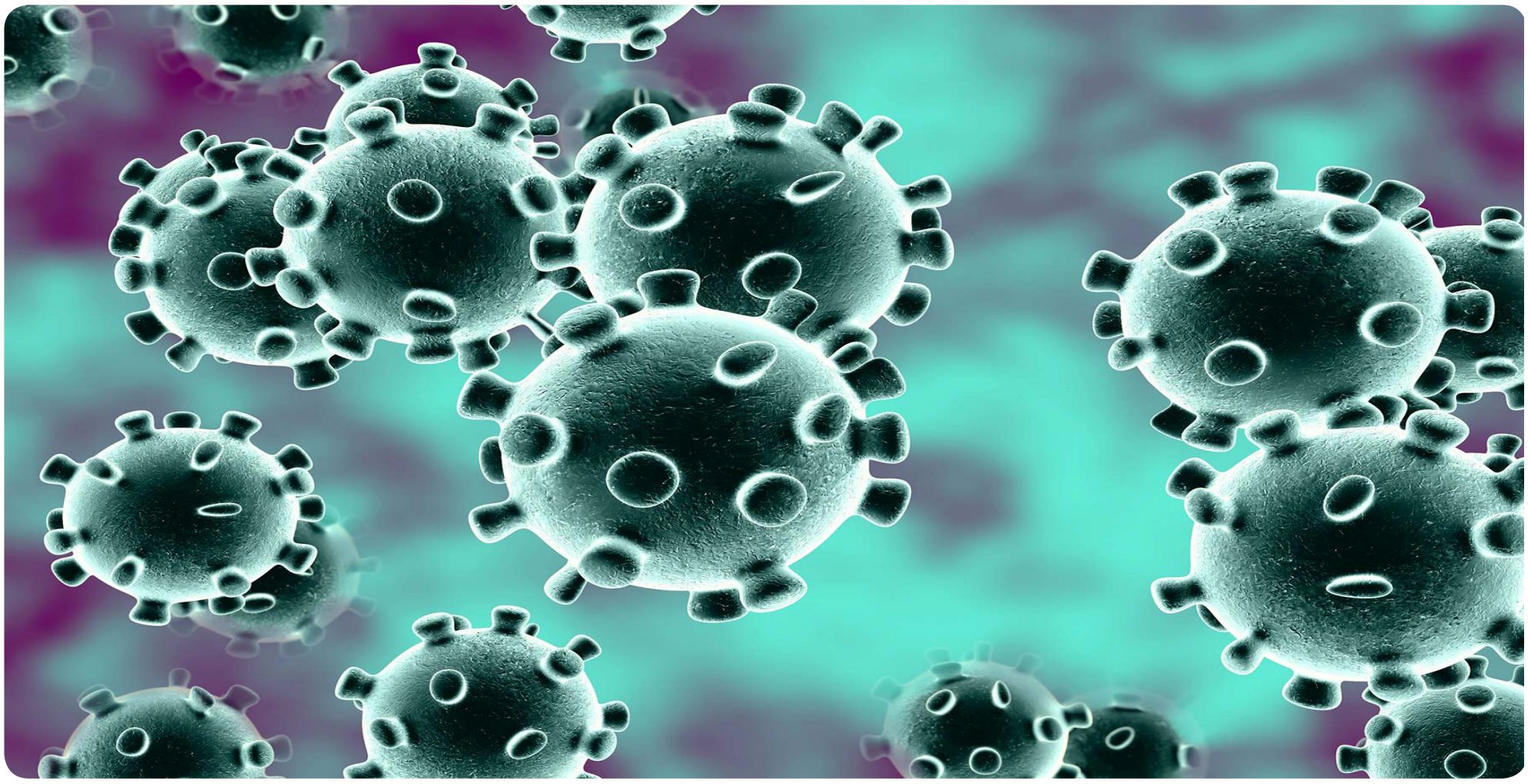

بينما تم رصد 12 حالات للوفاة بتاريخ 9 أبريل 2021 ليصل العدد الإجمالي لما يناهز 8885 حالة وبلغت نسبة الفتك لما يناهز 1,8%.

تشير أيضا معطيات وزارة الصحة المغربية أن العدد الإجمالي للحالات الخطيرة والحرجة بأقسام الإنعاش والعناية المركزة المسجلة خلال 24 ساعة 50 حالة ليصل العدد الإجمالي لما يناهز 442 حالة, **20** منها تحت التنفس الاصطناعي الاختراقي و **219** تحت التنفس الاصطناعي غير الاختراقي. أما معدل ملء الأسرة المخصصة ل " كوفيد19" فقد بلغ **14** في المائة.

ملحمة الأساتذة المفروض عليهم التعاقد أمام القمع المخزني، مرة أخرى

الحسين لهناوي

عرفت شوارع مدينة الرباط ايام 6،7 و 8 ابريل 2021 معركة بطولية خاضها الأساتذة/ات، الذين فرض عليهم التعاقد من اجل حقهم في الإدماج في قانون الوظيفة العمومية أسوة بباقي رجال ونساء التعليم الذين سبقوهم في هذا القطاع الحيوي الذي يعد الركيزة الأساسية لتقدم الشعوب والأمم. وقد استقدم النظام جحافل قواته القمعية بمختلف الوانها وتشكيلاتها لقمع والتنكيل بالمحتجين/ات واعتقال العشرات منهم مع تحرير محاضر للعديد منهم قصد تقديمهم للمحكمة. فمذ 2016، وبتوجيه من صندوق النقد الدولي، اعتمدت الدولة سياسة التوظيف بالعقدة مع الشابات والشباب الذين سدت في وجههم كل أبواب التشغيل، تمهيدا لتطبيق هذه السياسة اللاشعبية. هذه السياسة الليبيرالية تعتبرالتعليم قطاع راسمالي، يجب خوصصته واخضاعه لعمليات الاستثمارات الرأسمالية. لذلك انتهج النظام خطة التخريب المنهج للمدرسة العمومية. هذا التخريب تجلى، بالاساس، في تغييرمضامين المقررات الدراسية كل سنة، مع افراغها من اي محتوى نقدي مع حشوها بالخرافات والحكايات المغرضة. كما تم التلاعب في اعتماد لغة التدريس في العلوم من الفرنسية الى العربية في الثانويات مع الاحتفاظ بالفرنسية في التعليم العالي، هذا الارتباك ينعكس سلبا على استيعاب الطلبة لمقررات التعليمية الجامعية. أما نساء و رجال التعليم فكان نصيبهم إطلاق حملة شرسة تستهدف كرامتهم وعطائاتهم. و بهذه الحملة الخبيثة تراجعت مكانتهم الاعتبارية في المجتمع بشكل فضيع. فخلال عقدي الستينات والسبعينات كان نساء و رجال التعليم يتمتعون باحترام المجتمع ، كيف لا وهم من يتكلفون بإعداد أجيال الغد الذين سيسهرون على تقدم البلاد وازدهارها.

مع بداية تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، الذي لا يرى في قطاع التعليم إلا سلعة مربحة، وفي نساء و رجال التعليم إلا يد عاملة يتم تأهيلها لتكون رهن إشارة لوبيات التعليم الخصوصي. منذ هذا التاريخ والدولة تجتهد في إعداد الوصفات الهادفة الى تصفية المدرسة العمومية والتعليم العمومي. بطبيعة الحال تتطلب هذه الخطة الجهنمية الكثير من التدرج وإيجاد الآليات الضرورية لتنفيذها بالهدوء اللازم و المرونة الممكنة. وفي هذا الإطار تندرج كل البرامج التي استمرت منذ هذا التاريخ إلى الآن، من قبيل الميثاق الوطني للتربية والتعليم و البرنامج ألاستعجالي ومدرسة النجاح الى غير ذلك من حلقات المسلسل الذي يستهدف الهاء الشعب وجعله في حالة انتظار دائم. وخلال هذه المدة يتم دعم التعليم الخصوصي عبر إعفائه من الضرائب ومنحه التسهيلات في القروض الى غير ذلك من التشجيعات السخية. فقد عرف التعليم الخصوصي، بأسلاكه الثلاث الابتدائي والإعدادي والتاهيلي تطورا كبيرا، حيث كان لا يتعدى نسبة 7 في المائة خلال سنة 2008 ليصل إلى نسبة 14.5 في المائة خلال سنة 2019. اما عدد المدارس الخصوصية خلال نفس الفترة فقد انتقل من 2399 وحدة الى 5828، اي بارتفاع 143 في المائة. عدد التلاميذ في الأسلاك الثلاث انتقل بدوره من 447550 خلال سنة 2008 الى 1.04 مليون تلميذ و تلميذة خلال سنة 2019، بنسبة 43 في المائة، مقابل فقط 10.8 في المائة بالنسبة للتعليم العمومي في نفس الفترة و في المستويات الثلاث. خلال الموسم الدراسي 2016، اعتبرت الدولة ان الظروف مواتية لتطبيق التشغيل بالعقدة في قطاع التعليم، معتبرة ان تزايد اعداد المعطلين، سنة بعد أخرى، الذين يلجون سوق الشغل و يبحثون عن فرصة للتشغيل، بما فيهم الحاصلين على الشواهد العليا في مختلف التخصصات، سيسهل هذه الخطة. هذا ما يطلق عليه في علم الاقتصاد بالجيش الاحتياطي، اي تلك الاعداد الهائلة من المعطلين و المعطلات الذين يضطرون الى القبول بهذه الشروط المذلة، هربا من الجوع والفقر. بطبيعة الحال، لا يجب ان ننسى الأعداد الكبيرة من طلبة العلوم والتكنولوجيا الذين يغادرون إلى البلدان الأجنبية التي تستقبلهم ليتمموا دراستهم العالية والأغلبية العظمى منهم تختار الاستقرار في هذه البلدان، ليتم حرمان شعبنا من مساهمة ابنائه في بناء دولة حديثة متوفرة على اقتصاد وطني يستجيب للحاجيات الأساسية للشعب وليس اقتصاد في خدمة الاقتصادات الأجنبية.

> ان نضالات هذه الشريحة، تتعدى المطالبة عن حقهم المشروع في الادماج في الوظيفة العمومية، لتشمل النضال من اجل رد الاعتبار للمدرسة العمومية وحق بنات وابناء الشعب المغربي في تعليم مجاني علماني وموحد، وفي نفس الوقت رد الاعتبار للوظيفة العمومية كمرفق عمومي

ان الاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، يخوضون اضرابات و احتجاجات بطولية متعددة في مختلف المناطق في اطار تنسيقيتهم الموحدة، بصمود وتحدي كبير لكل اشكال القمع الهمجي والاستدعاءات من طرف محتلف القوات القمعية من بوليس ودرك للعديد من الاستاذات والاساتذة المدافعين عن حقهم المشروع في الادماج، بالاضافة الى الاقتطاعات الظالمة من رواتبهم الهزيلة. ان نضالات هذه الشريحة، تتعدى المطالبة عن حقهم المشروع في الادماج في الوظيفة العمومية، لتشمل النضال من اجل رد الاعتبار للمدرسة العمومية وحق بنات وابناء الشعب المغربي في تعليم مجاني علماني وموحد، وفي نفس الوقت رد الاعتبار للوظيفة العمومية كمرفق عمومي، اريد له ان يندثر ليحل محله التشغيل بالعقدة وهو ما يعني تعميم الهشاشة في الشغل تحت رحمة شركات المناولة، وهذه الوضعية اقل ما يقال عنها انها العبودية المقننة. ان الأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، كأطر تربوية الساهرة على إعداد الأجيال الغد، يشكلون الأعمدة الرئيسية لبناء مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه المواطن بحقوقه الكاملة، مجتمع المواطنات والمواطنين الاحرار وليس مجتمع الرعايا. فلا يمكن انتظار تاطير وإعداد الأجيال من طرف هؤلاء الأساتذة الذين تداس كرامتهم وتهضم حقوقهم. فنضال هذه الفئة، هو نضال بالوكالة عن الشعب المغربي قاطبة. فلا يمكن لهذا الشعب أن يستمر في التفرج على ما يتعرضون له من قمع وتنكيل وتضييق. من واجب الشعب، عبر هيئاته السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية أن يحتضن هذه النضالات ويحصنها ويدعمها، بعيدا عن المزايدات والحسابات الضيقة، لان مطالبهم تصب في إرساء مشروع مجتمعي يهم السواد الأعظم من الشعب الذي يتخبط في أزمة خانقة بسبب السياسات الليبيرالية المتبعة. فلا كرامة و لا حرية بدون تعليم مجاني علماني وموحد، ولا تعليم مجاني وعلماني وموحد بدون ضمان حرية وكرامة نساء ورجال التعليم.

الفساد والاستبداد في مواجهة تحديات التنمية والديمقراطية في المغرب

يكتسح الفساد مجمل القطاعات الحيوية في المغرب، بل أصبح يميز المعاملات اليومية بين المواطنات والمواطنين والمؤسسات أفقيا وعموديا...ذلك لأن الفساد مكون رئيسي لبينية النظام السياسي للدولة القائمة على الاستبداد وغياب الديمقراطية.لقد شب الفساد وترعرع بشكل مؤسس وتمكن من مفاصل الدولة كما المجتمع الذي تسوده ثقافة رجعية غارقة في التخلف.غير أنه وبعدما نهبت المؤسسات المالية الامبريالية الوصية لخطورة الفساد المستشري في البلاد لكونها أيضا تفقد مصالحها الاقتصادية،حاولت الدولة عبثا وضع بعض الآليات التي تدعي محاربة الفساد مثل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد والعمل منذ سنة2015 بما سمي ب"الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد"كما تكلفت بالرقابة عدة مؤسسات كالمجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية حول الصفقات العمومية... وغيرها.وفي غياب أية ارادة سياسية للقضاء على الفساد،بقي المغرب ينحني لارادة الفاسدين واقتصاد الريع وخدام المخزن،ويستمر مسلسل النزيف الشامل لمقدرات الوطن.حتى أن الأرقام الرسمية تصرح وتؤكد أن الفساد يكلف الاقتصاد خمسة مليارات دولار بما يمثل خمسة في المائة من الناتج الاجمالي المحلي.وتقر نفس الأرقام بأن هذا ما يقابل حرمان جماهير شعبنا من بناء 150مشفى و300مدرسة كل عام...

ان الفساد المتورم في جسم الدولة المخزنية يعيق اية امكانية للانفلات من التخلف ووضع المغرب على طريق التنمية والديمقراطية.فالفساد المؤسس آلية مخزنية رئيسية للحفاظ على مصالح الكتلة الطبقية السائدة على حساب عموم الجماهير الشعبية. ذلك ما سيتناوله ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي،كمحاولة لتدارس بعض القضايا المرتبطة بالفساد والتنمية ضمن المشروع الديمقراطي العام.

المعادلة المستحيلة إرادة التنمية والتطبيع مع الفساد

محمد لعنيبي

منذ عقدين والطبقات الحاكمة في المغرب تعلن رسميا في مناسبة وغيرها عزمها على مكافحة الفساد الإداري والمالي بوصفه أحد أكبر عوائق التنمية ، لكن الحصيلة ، كما صرح بها الملك محمد السادس في خطاب العرش لسنة 2019 ، هي فشل النموذج التنموي القديم ، والسبب على حد ماجاء في التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المغربي لسنة 2019 هو أن استمرار الفساد يعيق دينامية التنمية في المغرب ، ويكرس مشاعر الثقة في مناخ الأعمال.

. التطبيع مع الفساد

الفساد حسب تعريف صندوق النقد الدولي في تقريره لسنة 1996 هو «سوء استخدام السلطة العامة من أجل مكسب خاص ، يتحقق حينما يتقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يبتزها» ، فهو بهذا المعنى عملية استغلال موظفي الدولة لموقع عملهم وصلاحياتهم من أجل الحصول على كسب غير مشروع أو على منافع شخصية يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة .

ويمكن التمييز في هذا الإطار بين مستويين ، الأول هو الجرائم الاقتصادية المرتبطة بالمال والثورة والإدارة ، مثل الاختلاس ، الرشوة ، والتهرب الضريبي ، وتزوير الوثائق ... والثاني يتعلق بسوء التدبير باعتباره - من زاوية المقاربة الوقائية مرتع الجرائم المالية والاقتصادية والإدارية ، أو كما يقول المثل الشعبي «المال السائب كايعلم السرقة» .

والملاحظة المثيرة ، أنه بقدر ما تضخم خطاب الدولة ، تعددت مؤسساتها لمكافحة الفساد ، بقدر ما ظل الفساد مخترقا للاقتصاد والإدارة والمال والسياسة ، يستنزف المال العام المرصودة ميزانياته للتنمية ، واستمر يعرقل المنافسة الاقتصادية المنتجة . إلى درجة أن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة وحمايتها ، المنصوص عليها في الدستور المعدل الأخير ، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي وضعتها على مدى 2015 إلى 2025 بهدف تقليص مساحات وحجم الفساد لم تجد نفعا.

و «تبلغ كلفة الفساد 2,6 تريليون دولار،أي مايساوي 5 في المئة من الناتج الداخلي العالمي» حسب تصريح الأمين العام للأمم المتحدة في رسالة له بمناسبةاليوم اليوم العالمي لمكافحة الفساد سنة 2018.

أما المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي فقد كشف في تقريره لسنة 2019 أن 58 في المئة من المقاولات صرحت أنها اضطرت لتقديم رشاوي في هدايا للحصول على صفقة عمومية ، وأن المغرب تراجع 7مرات عن 2018 لاحتلال الرتبة 80 من بين 180 دولة في مؤشر مكافحة الفساد.

وخلص إلى أن الفساد يعيق التنمية .

و أبرزت الجمعية المغربية للشفافية (ترانسبرانسي المغرب) -في إطار لجنة الإعداد للنموذج التنموي الجديد- أن كلفة الرشوة تقترب من 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ، أي ما يعادل ربع الميزانية السنوية للدولة .

أما في على صعيد مؤشرات التنمية البشرية المتعلقة بالمجال الاجتماعي والحريات العامة و الصحة والخدمات العلاجية والتعليم والحوار الاجتماعي ؛ فيتربع المغرب دوما في مراتب متدنية تجيء غالبا وراء دول عربية إسلامية ومغاربية مثل العراق وفلسطين وليبيا وتونس والجزائر ومصر.

ويكفي مؤشر الفقر والبطالة لإبراز مدى فشل التنمية طيلة العقود الأخيرة ، حيث كشف استطلاع رأي رسمي ماسماه الفرص الضائعة للتنمية سنة 2019 أن 70 في المئة من الشباب المغاربة يفكرون في الهجرة إلى دول أوروبا ، وبلغ مستوى الفقر حسب دراسة للبنك الدولي في 2019 حوالي ربع الساكنة المغربية ، بنسبة قرابة 77 في المئة بالعالم القروي في حين بلغت البطالة 16,6 في المئة ، نسبة بطالة الشباب فيها 22 في المئة.

ولا تقف أزمة التنمية في استمرار ظاهرة الفساد ، رغم كلفة المؤسسات التي شكلت لمكافحتها ، بل في التعايش العلني معها من طرف الكتلة الطبقية الحاكمة ، رغم ردود الفعل الشعبية المتصاعدة من جراء تنامي الشعور الجماعي المتزايد بخيبة الأمل في جدية خطابات ومؤسسات مكافحة

تتمة الصفحة 12

الفساد و إشكالية الديمقراطية

اسلامي عبدالحفيظ

من الصعب إعطاء مفهوم عام و دقيق حول مفهوم الفساد بدون الانطلاق من نظرية عامة للدولة ، ذلك أن هذا التحديد النظري وحده يمكنه أن يوجه منطلقات البحث والنظر من جهة وطرح البدائل و طرق المواجهة من جهة ثانية خصوص وأن الفساد ليس معطى وظاهرة عابرة وليس مسألة تقنية ، و ليس مجرد مخالفات قانونية استثنائية و معزولة يتوسع حجمها أو يضيق من نظام لآخر، كما يتم الترويج له ، بل معطى وبنية من بنيات النظام الاقتصادي والاجتماعي و السياسي الرأسمالي السائد وخصوصا في بلدان الأطراف. كما أن الفساد يعرف تشبيكا عالميا من حيث بنياته

التنظيمية و أساليب عمله و تحايلاته على القانون المحلي و الدولي مما يحول "الفاسدين" إلى مافيا دولية من الشركات والسلط و الأفراد و الشبكات اللامرئية المنفلتة من العقاب و القانون.

و يمكن فهم الفساد من خلال فهم آليات اشتغال الدولة الحديثة

فإذا كانت دولة العصور الوسطى كانت فيها الطبقة السائدة تمارس كل أساليب الاستبداد و الحكم المطلق على أسس و منطلقات إيديولوجية معلنة و "معترف بها" اجتماعيا كالتقسيم الطبقي/ العرقي /الديني الذي كان يعطي لهذه الطبقة الحاكمة امتيازات اقتصادية فيودالية عنصرية و استباحة للتصرف في المال العام ، وامتيازات سياسية محتكرة لاستعمال السلطة للإثراء التعسفي في إطار ملكيات مطلقة فوق الرقابة و المحاسبة .

فإن الدولة الحديثة الديمقراطية الحديثة تأسست مفاهيمها في بلدان المركز الرأسمالي ، ولا تزال في بلدان الأطراف، في ظل الصراع الضاري بين مفهوم الدولة القروسطي المعتمد على المرجعية الدينية و الحق الإلهي للسلطة و شرعية الحكم الجائر لضمان "الأمن والاستقرار" والتمييز الوراثي بين البشر و شيوع الفساد من رشوة و نهب الأرض والمال ، ومن جهة أخرى التطلعات البورجوازية التي تقود جماهير متمردة على الفيودالية و أنظمتها المطلقة وأساليبها الفاسدة في الحكم و قد أدى هذا الصراع إلى إرساء أسس الحكم للدولة الديمقراطية الحديثة بقيادة الطبقة البورجوازية التي حولت السلطة لصالحها نظرا لعدم توفر الطبقات الشعبية بعد على مشروعها الاجتماعي و أدوات الفعل في الصراع الطبقي الدائر في القرن 18. لقد كان تأسيس "دولة الحقوق" و "دولة المواطنين" كتعبير مجرد عن دولة "الإرادة الشعبية العامة" و عن مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع بغض النظر عن خلفيتهم الطبقية و غيرها ، و أدت سيرورة النضال الشعبي للطبقات الشعبية (العاملة و الوسطى) و النخب المثقفة العضوية و الصحافة المستقلة عن التحكم البورجوازي المباشر ضد مظاهر الفساد إلى الإبداع في آليات مراقبة السلط لبعضها البعض (فصل السلط) ، كما أن الانتخابات التمثيلية النزيهة على الأقل على مستوى الصناديق سمحت بإمكانية التداول على السلطة بين شرائح من البورجوازيات و تمثيل نخب من الطبقات الوسطى في المؤسسات الدولتية ، و هذه الخصائص المميزة للدولة البورجوازية الحديثة و ديمقراطيتها المتحركة و المرتبطة بموازين القوة الطبقية صعودا و نزولا داخل الدولة و على المستوى العالمي سمحت إلى حد ما بمحاصرة المظاهر الأكثر خشونة و تطرفا من الرشوة و الفساد و التصرف في المال العام بدون رقيب و لا حسيب ، كما أن فصل السلط

رغم كل ما يمكن أن يقال عليه مكن من آليات لتكريس عدم الإفلات من العقاب و تحريك المساطر و فضح العديد من مظاهر الفساد في دول المركز .

و يمكن أن نلاحظ أنه كلما تعمقت الديمقراطية و اكتسبت طابعا مباشرا كلما أصبحت أدوات الرقابة و المحاسبة أكثر صرامة وجدية وأصبح المال العام خصوصا محل مراقبة صارمة ، وأصبح النظام الضريبي يميل إلى العدالة النسبية و التصاعد الضريبي بما يوازي الثروة .

ومع ذلك فإن انفلات العديد من مظاهر الفساد من المتابعة ، وابتكار أدوات و حيل قانونية تمكن من التلاعب و الرشوة اللامرئية بالمال العام ، و تكرس احتكار الثروة في جانب و الفقر و البؤس في جانب آخر ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالي . فلا حدود لثروة الأفراد كما للفوارق الطبقية كما لا حدود للاغتناء الغير شروع.

أما في بلدان الأطراف الرأسمالية ومنها المغرب حيث الأنظمة المطلقة السلطة، فإن الفساد (الرشوة المتفشية والمطبع معها ،الزبونية و المحسوبية ، الإثراء السريع الغير مشروع ، ريع الصفقات وتوزيع الأراضي على "خدام المخزن" ،تكاليف الدراسات الوهمية ،التبذير في النفقات من سفريات وحفلات ومهرجانات وبذخ ، الوظائف المشبوهة ، خرق قوانين المنافسة الليبرالية نفسها ، ومراكمة ثروات غير مشروعة على حساب المستهلك كما هو الشأن لقطاع المحروقات مثلا ، و الخوصصة المتوحشة الطامعة في القطاعات الحيوية كالطاقة و التعليم و الصحة و الأرض والموارد ، وإغماض العين المرتشية عن دفاتر التحملات والتملص الضريبي وتهريب الأموال ، أساليب التدبير المفوض والتنمية بالوكالة الملتبسة ، اقتصاد الريع...) وصولا إلى العلاقة المباشرة بين السلطة و الثروة بدءا من أعلى سلطة في البلاد ونزولا عند أسفلها في الحي أو الدوار ، و ارتباط أجهزة التسيير للتنمية أو الشأن الدولتي بالمصالح الخاصة وليس بالمصلحة العامة ، والصناديق السوداء و الرشوة السياسية وصناعة النخب...

وإذا كانت الديمقراطية التمثيلية القائمة في بلدان المركز الرأسمالي تمكن آليتها القانونية والمؤسساتية من مراقبة بعض مظاهر الفساد و إعمال عدم الإفلات من العقاب .

أما في الدولة في شكلها الديكتاتوري المباشر أو في شكل "ديمقراطية الواجهة" كما هو شأن "الديمقراطية المخزنية"

فإن الانتخابات لم تكن يوما ما آلية من آليات مواجهة الفساد وتغيير الأوضاع ، فكل الاستحقاقات الانتخابية منذ الستينات إلى اليوم كرست ما يلي من مظاهر و ممارسات الفساد البنيوي للكتلة الطبقية السائدة و لإسمنتها المخزني :

تدخل الدولة المباشر في التقطيع الانتخابي الذي يعتبر مدخلا للتحكم و الفساد في العملية الانتخابية برمتها

تدخل الدولة المباشر و الغير المباشر لإضعاف الأحزاب الطبيعية بما فيها أحزاب الطبقات الوسطى من خلال المنع و التضييق و القمع و الاعتقال و المحاكمات و الاغتيالات و الإرشاء بالمناصب و السكوت على الفساد و تزكيته العملية ، و صناعة عدد هائل من الأحزاب المتحكم فيها ، و تدجين الأحزاب الإصلاحية و جعلها في خدمة الأجندات الإستراتيجية للنظام المخزني ، وتحويل بوصلتها نحو العداء للمقاومة الشعبية ، وجعل زعمائها من خدام الدولة المنعم عليهم ، وتدجين الحركة الأصولية الإخوانية المخزنة وجعلها الخادمة المطيعة لأجندات النظام المخزني في مرحلة ما بعد موجة المقاومة الشعبية لحركة 20 فبراير ، هذا ناهيك عن شراء النخب أفراد وأسرابا .

خلق مجتمع مدني مزيف وقمع و منع كل الإطارات الجماهيرية (نقابات ، جمعيات حقوقية ، و تجفيف ينابيع الحيوية المجتمعية من خلال قتل جمعيات المسرح و الثقافة و الفنون و غيرها في الأحياء الشعبية و جعل دور الشباب و دولر الثقافة مقرات لفرض التمخزن الثقافي و السياسي ...)

تدجين القيادات المركزية للنقابات المركزية و تمييع العمل النقابي وحصار العمل النقابي المناضل و قمعه .

خلق تماهي بين الدولة و سياساتها و الطبقة الحاكمة (الدولة وسياساتها هي الطبقة الحاكمة و الطبقة الحاكمة هي الدولة) وكل معارضة للطبقة الحاكمة / السياسات القائمة تصور على أنها معارضة للدولة و ذلك لتخوينها ، و حتى مطلب الديمقراطية أو الإصلاح الاجتماعي يصور على أنه ضد الدولة نفسها.

استعمال آليات البحث البوليسي (البحث المحيطي) للقمع السياسي و تعميمها على كل الوظائف المدنية لجعل أجهزة الدولة في خدمة الأحزاب السياسية المخزنية و تكريس منطق الولاء و البراء المخزني في ساحة الوظائف العمومية .

تفكيك الوظيفة العمومية من طرف الليبرالية المتوحشة لجعل الدولة رهينة في يد البورجوازية الكبيرة وليس رهينة الخدمة العمومية

ضرب وتفكيك القوانين الشغلية الضامنة للحد الأدنى من الاستقرار في الشغل والكرامة و العدالة الأجرية و تكريس الفوارق الطبقية المتنامية .

خنق الحريات والعمل الحثيث على ضرب الحق في الإضراب والعمل النقابي من خلال الهجوم التشريعي ضد الطبقة العاملة ...

هل يمكن في ظل هذه التجارب الانتخابية المخزنية الضاربة في الفساد أن يستمر الرهان على التغيير بأدوات الانتخابات الجماعية و التشريعية ؟ ألا تكفي الأربع عقود الأخيرة فقط من إعطاء ما يكفي من الدروس و خصوصا منذ حركة 20 فبراير على كون الفساد مرتبط عضويا بطبيعة النظام السياسي القائم باعتباره نظام ا يعترف بالإرادة الشعبية و يعمل بلا كلل على إعاقة تبلورها و لو في حدها الأدنى ، و على خلق في كل مرة بالونات للتلهية السياسية لربح الوقت بموازاة القمع الشرس و صناعة و إعادة إنتاج آليات الاستقطاب الطبقي من خلال انتخابات مزيفة و مزورة للإرادة الشعبية .

إن مقاطعة حوالي 80 % من الكتلة الانتخابية للانتخابات والمشاركة ل 20 % الأخرى خارج التأطير السياسي الطبيعي تجعل من الانتخابات مجرد سوق و مهزلة سياسية للحزب المخزني الوحيد (= 34 حزب) و زبنائه ، و تجعل الإرادة الشعبية بدون صوت سياسي معبر عن تطلعات العمال و الكادحين مما يفرض مهمة بناء حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين ليناضل و يعبر عن تطلعات هذه الطبقات الاجتماعية الغير محسوبة في معادلة المواطنة إلا كأرقام .

إن الاستبداد و الفساد مرتبطين ارتباطا عضويا و إن الديمقراطية الشعبية الثورية هي المدخل لإعادة هيكلة الدولة ومؤسساتها في خدمة الأغلبية الساحقة من الشعب و ليس في خدمة أقلية كمبرادورية جاثمة على الاقتصاد و الحقل السياسي في البلاد ومنفلتة من كل محاسبة أو عقاب و عائقا أمام أية إمكانية للتنمية الشاملة و الحقيقية .

إن كل رهان على الانتخابات لتغيير الأوضاع يعتبر مساهمة في المزيد من شرعنة الأساليب المخزنية في اللعب بالإرادة الشعبية المفقودة .

لقد جربت الجماهير الشعبية أدوات المقاطعة الاقتصادية والسياسية و أعطت دروسا في الإبداع المقاوم للسياسات الطبقية القائمة ، كما تمرست على الحراكات الجماهيرية ، و لم تعد تنطلي عليها بالونات البدائل المخزنية مما يطرح في كل مرة مهمة استنهاض جبهة شعبية ضد الاستبداد و الفساد.

الفساد جريمة ضد الأمل وعائق للتنمية

قاشى كبير

" الشعب يريد اسقاط الفساد" واسترداد الأموال المسروقة أيضا، من الشعارات التي أبدعتها حركة 20 فبراير المجيدة والتي لازالت تتعالى في شوارعنا في كل الاحتجاجات وتكررها كل الفئات والشرائح الاجتماعية التي سرق الفاسدون آمالها و أحلامها، سرقوها بلازمة "عفا الله عما سلف" التي اختار رئيس الحكومة السابق ع الاله بن كيران الذي جيء به في سياق ربيع أريد له ان يكون للناطقين الرسميين باسم "الله" على المستوى الاقليمي؛ قناة الجزيرة القطرية الاخوانية سنة 2012 ليعلن على رؤوس الاشهاد جاهزيته التامة لخدمة الفساد و الاستبداد بالظفر و الناب، مصرا بذلك على ضرورة مواصلة الافلات من المساءلة و المحاسبة و تحمل تكلفة الفساد التي قوضت كل فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلد.

يلتهم الفساد في المغرب ما بين 5 الى 7 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، أي بصيغة اخرى ما لا يقل عن ربع ميزانية الدولة، أي ما يكافيء ثلاث مرات ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما يحتل المغرب أيضا المرتبة 86 عالميا في التصنيف الدولي لمؤشر ادراك الرشوة لعام 2020 ، متراجعا بذلك بست مراكز عن السنة المنصرمة 2019، الأمر الذي يؤكد رسوخ الفساد واستفحاله ومأسسته وتمدده بشكل مخيف وعلى نحو غير مسبوق.

من صور الفساد المغربي الذي ما انفكت مجالاته تتسع يوما بعد يوم، سواء أكان ضمن نطاق الفساد الكبير باعتباره اساءة استغلال السلطة على أعلى مستويات الحكم، أو الفساد البسيط او الاداري الذي ينظر اليه على أنه تقاضي موظفين صغار مبالغ صغيرة مقابل تقديم الخدمات الحكومية نذكر :

صفقة سهام التي فوتت عن ميزانية الدولة قرابة 31 مليون دولار أي 30 مليار سنتيم لفائدة الملياردير حفيظ العلمي من بيعه لحصة شركة سهام، وذلك عبر ادراج مادة داخل قانون مالية 2018 يعفيه من دفع أي مبلغ لخزينة الدولة علما أن القانون كان يفرض سابقا أداء 3 في المائة عن القيمة الاجمالية للصفقة، لقد صادقت الأغلبية البرلمانية على تحويل أموال كان من الممكن توجيهها للانفاق الاجتماعي دون ان تخيب ظنوننا في هذه المؤسسة التي تقوم على المال الفاسد، مبلغ مكافيء تقريبا لقيمة فندق حياة ريجينسي الذي فوت في إطار مسلسل بيع ممتلكات الشعب المغربي ب 18 مليار سنتيم فقط ، مبلغ يقل قليلا عما كلفه معمل ايكوز للدولة (40 مليار سنتيم) ولكنه فوت بدرهم رمزي في الوقت الذي كان مخزونه من السلع والمواد الخام يتجاوز 9 مليار سنتيم، سلع تم التصرف فيها من قبل المستفيد قبل اغلاق المعمل ... إنه الفساد يحرمنا من ثرواتنا و يعمق تخريب الوطن، وكلنا يتذكر في هذا السياق قيمة لاسامير التي تقارب 2 مليار دولار، وتم تفويتها ب 300 مليون دولار لكورال بيتروليوم السعودية في الوقت الذي قدم فيه كنديون مبلغ 1000 مليار سنتيم وتعهد باستثمار قدر ب 700 مليار، انها لاسامير التي سيصبح الوزير المشرف على خوصصتها مديرها العام ... ناهيك عما كشفه المجلس الاعلى للحسابات من عفن في تدبير الادوية في عهد ياسمينة بادو أو التدبير الاداري والمالي لمؤسسة القرض العقاري و السياحي من طرف خالد عليوة الذي خرج من السجن لحضور جنازة والدته و لم يعد، و ما أسمته اللجنة البرلمانية الاستطلاعية في قضية المحروقات قبل اقبار تقريرها للأبد بربح غير اخلاقي او ريع في حين ان اسمه الحقيقي هو الفساد ... إنه حقا الفساد الأسود الذي يعود بالفائدة على كمشة من (الكانيبالات) مقابل شعب تنتهك حقوقه و يحرم من حقه في العيش الكريم وحتى حقه في معرفة كيف تبذر موارده وتسرق ثرواته... فالمعلومة المتعلقة بالأساليب المقوتة والاحتيالية التي كان يحصل بها وزير المالية السابق صلاح الدين مزوار ومدير الخزينة العامة نور الدين بنسودة على التعويضات والمنح، رتبت محاكمة من سرب وثائق الملف للصحافة، وفي هذا السياق و تأكيدا لدور حزب العدالة و التنمية وتجنده لخدمة الفاسدين و الدفاع عن رموز الفساد تجدر الاشارة في هذا النطاق الى أن وزير العدل الرميد أعلن عن فتح تحقيق في هذه الواقعة وأكد بأن الشرطة القضائية ستستمع للوزير و المدير وان الملف يسير بطريقة عادية ... وبالفعل سار بالطريقة العادية والمألوفة في كل قضايا الفساد التي تهم الطوابق العليا من الدولة المعبرة عن العلاقة القذرة بين حكم المال والسلطة ...

الفساد الكبير او الفساد السياسي هو الذي يحمي ويضمن اعادة انتاج و توسع الفساد الصغير او الفساد الاداري، ومن صور هذا الفساد : استغلال المنصب الوظيفي كالرشوة والاختلاس واساءة استغلال السلطة والابتزاز والاثراء غير المشروع، والاتاوات، والمتاجرة بالنفوذ، وغسيل الاموال، وعرقلة سير العدالة وتضليلها، الرشوة الابتزاز، المتاجرة بالنفوذة ... وغيرها من السلوكيات غير الشريفة التي لا يمر يوم دون سماع دوي انفجارها في مواقع التواصل الاجتماعي أو الجرائد وحتى القنوات الدولية ...

لقد أصبح الفساد منتشرا في كل تفاصيل البلد، يحول الموارد بعيدا عن الخدمات الاجتماعية، ويقوض حكم القانون، وينتهك حقوق الانسان، ويسمح بازدهار الجرائم، ويشجع على دعم بيئة مضادة للديمقراطية والانحطاط القيمي ويدعم تآكل المؤسسات العامة، وتفاقم الفقر وتبذير المال العام والاعتداء عليه والمس بثقافة المرفق العام والمواطنة كما يعمل على تحويل الاموال المخصصة لمجالات اجتماعية، و يغذي الظلم و الفساد ...

إنه جريمة ضد الأمل نفسه بحيث يضرب المساواة في الخدمات العمومية ويمس بجودتها، ويلحق ضررا بالمشروعات الصغيرة التي كان يحتمل ان تتمتع بحماية في ظل مؤسسات قوية وقواعد ممارسة عادلة، و يدعم الاقصاء الاجتماعي و حرمان الاشخاص من المشاركة في ادارة مجتمعاتهم، ويعدم الامن لدى المواطنين، ويفاقم الفقر وهو أرض خصبة للفساد، كما يضعف فرص الحصول على بنية اساسية جيدة ويجعل الأسر ذات الدخل المنخفض تنفق حصة كبيرة من رزقها كرشى ... بل ان الفساد يقتل حين يسمح الفاسدون بالتلاعب في الادوية والمواد الغذائية...

لقد جرى التطبيع مع الفساد بطريقة مرعبة كما شاعت ثقافته في المجتمع ، بحيث اصبح يبدو وسيلة مقبولة للحصول على الحقوق وضمان الخدمات، فما يعيشه المغرب من انهيار على كل المستويات عمل على قولبة ووسم وتشويه قيم وسلوكات المغاربة المجبرين قسرا على "الدفع" من تحصيل نسخة الازدياد الى وثيقة الإذن بالدفن، فبعدما كان الفساد مدانا ومرفوضا وفاعله يشار اليه تحقيرا ، نجده قد اتخذ اسماء تلمع من صورته :" قهوة،هدية، تدويرة، إحسان..."، فقد تحول من كونه عملية سرية إلى معرفة أماكنه و رواده و وسطائه و المبالغ الواجبة للاستفادة من خدماته، كما ان الفاسد ما عاد ينظر لنفسه أو ينظر اليه على انه مجرم بقدر ما أصبح يقدم نفسه على انه حذق و فطن و يعرف من أين تؤكل الكتف(طبعا لحم كتف الفقراء)، كما ان الحديث في التقارير الرسمية عن 13 مؤسسة (حين يتورط اعضاء الهيئة التشريعية انفسهم بانشطة فاسدة فلن يمارسوا رقابة على فساد الحكومة) تشكل منظومة النزاهة ما هي الا محاولات يائسة لتحسين منظومة حكم فاسدة ما دامت قيمة هذه المؤسسات مرتبطة عضويا بوجود ارادة سياسية لتفعيلها، و هي الارادة التي تعرقل امكانية الحد منه لأنه أصبح أسلوب نمط إدارة وحكم.

علاقة بما سلف، و إدراكا منا لخطورة الفساد، فإنه قد أضحى من اللازم و الضروري الدفع في مبادرات نضالية من قبيل "مبادرة استرداد الأموال المسروقة"، مبادرات تلتف حولها كل القوى الحقوقية و النقابية و السياسية المناضلة من أجل اسقاط الفساد و الاستبداد دفاعا عن الحق في مجتمع خال من الفساد باعتباره حق اصيل من حقوق الانسان، و لكون الحق في الحياة و الكرامة و المساواة يعتمد اعتمادا كبيرا على هذا الحق.

مقابلة الرئيس البرازيلي السابق لويز إيناسيو لولا دا سيلفا عبر الفيديو في صحيفة لوموند

ترجمة العربي بوحميدي

نما الشعر أبيض وكذلك اللحية. لكن الطاقة غير العادية لا تزال موجودة. أجرى الرئيس السابق لويز إيناسيو لولا دا سيلفا، 75 عامًا، مقابلة عبر الفيديو في صحيفة لوموند بعد عشرة أيام من إلغاء إدانته في المحكمة. يتحدث زعيم اليسار البرازيلي من منزله الواقع في ساو برناردو دو كامبو، في ضواحي ساو باولو، هناك بالضبط، حيث بدأ حياته السياسية، كزعيم نقابي، خلال الإضرابات العمالية الكبرى لسنوات السبعينيات، لولا الذي استعاد حقوقه السياسية، مصمم على هزيمة جاير بولسونارو في انتخابات 2022 ويفكر الآن بجدية في الترشح للرئاسة.

هل ستخوض الانتخابات الرئاسية لعام 2022 ضد جاير بولسونارو؟

من الصعب اليوم إعطاء إجابة بسيطة بنعم أو لا. أثبت قرار القاضي إدسون فاشين في بداية شهر مارس براءتي، بالتأكيد بعد خمس سنوات. على مدى سنوات، تم تضليل 210 مليون برازيلي، وإجبارهم على تصديق أكاذيب القاضي سيرجيو مورو والمدعين العامين "لافا جاتو"، الذين تصرفوا مثل رجال العصابات الحقيقيين. الحقيقة الآن على الطاولة العامة. هذا كل ما أردته.

إذن، أنت تسألني إذا كنت سأكون مرشحًا في عام 2022؟ بصراحة أنا لا أعرف ! عمري 75 سنة. في عام 2022، في وقت الانتخابات، سيكون لدي 77 سنة. إذا كنت لا أزال في حالة جيدة، وتم التوصل إلى توافق في الآراء بين الأحزاب التقدمية في هذا البلد حتى أكون مرشحًا، حسنًا، لن أرى أي مشكلة في ذلك! لكنني كنت مرشحًا من قبل، وشغلت منصب الرئيس وعملت لفترتين. يمكنني أيضًا دعم شخص ما في وضع جيد ليأخذ الرئاسة. أهم شيء هو عدم ترك جاير بولسونارو يحكم هذا البلد أكثر.

كيف ترى الوضع في البلد اليوم؟

بدأت العمل في السياسة في سبعينيات القرن الماضي، ولم أر قط شعبي يعاني مثلما يعاني اليوم. الناس يموتون على أبواب المستشفيات، والجوع يعود. وفي مواجهة ذلك، لدينا رئيس يفضل شراء الأسلحة النارية على الكتب واللقاحات. يقود البرازيل رئيس إبادة جماعية. إنه أمر محزن حقًا.

ما يريده الناس هو ما قدمه لهم حزب العمال في الماضي القريب: راتب، وظيفة، لقاحات، تعليم، نمو. أعتقد أنه من الممكن إعادة بناء بلد أكثر إنسانية. عندما كنت في السلطة، كان معدل البطالة في البرازيل 4.5٪، وكان الحد الأدنى للأجور يتزايد كل عام. لقد كنا نوعًا ما خلية نحل، القوة العالمية السادسة. كنت أمزح مع نظرائي الفرنسيين والإنجليز، وأقول لهم: "قريباً سنتجاوزكم ونهدد ألمانيا!" كل هذا لأقول إن الشعب البرازيلي يستحق أفضل من الحكومة الحالية.

خسر حزب العمال 28٪ من مجالس البلدية في الانتخابات البلدية الأخيرة و"حملة مكافحة حزب العمال" لا تزال شديدة الضراوة في البلاد. كيف تحكم على حالة تنظيمكم؟

ما سيحدث مع حزب العمال هو ما حدث مع باريس سان جيرمان! في العام الماضي، منحه الجميع لقب دوري أبطال أوروبا وخسر النادي في النهاية. لكن هذا العام يمكنه الفوز بها (على الرغم من أن بايرن فريق جيد جدًا)! السياسة هي نفسها: طلقة واحدة ونفوز، طلقة واحدة ونخسرها! ولا يعني أنك تختفي لمجرد خسارتك في الانتخابات. معك مثلا، حكم فرانسوا ميتران لمدة أربعة عشر عامًا. خلال فترة ولايته، خسر الانتخابات. هل اختفى اليسار بسبب كل ذلك؟ بالطبع لا. حزب العمال هو الحزب ذو الجذور الأفضل في المجتمع البرازيلي. لا يزال قوة سياسية راجحة.

هل ستتحالف مع أحزاب اليسار الأخرى، أو حتى الوسط واليمين؟

أيها الرفيق، أنا شخص ثابت! يحصل حزب العمال، في الانتخابات الرئاسية، دائمًا على 30٪ على الأقل من الأصوات في الجولة الأولى. لكن الغالبية هي 50٪ زائد صوت واحد! لذا من الواضح، إذا أراد حزب العمال الفوز، فعليهم أن يتحالف. أذكرك أنني فزت في عام 2002، واخترت خوسيه ألينسار نائباً للرئيس. زعيم حزب مجتهد وصادق من يمين الوسط وكان أفضل نائب رئيس عرفه هذا الكوكب!

إذن، كان حزب العمال قادرًا على إقامة تحالفات في الماضي، وسوف يفعل ذلك في المستقبل. لكن هنا أؤكد شيئًا: لقد حكمت دائمًا لجميع البرازيليين. لقد حكمت حتى للمصرفيين وكبار رجال الأعمال. لكن أولويتي ستكون دائما الأفقر، العمال، سكان الأطراف. من سيحصل على أكبر قدر من الاهتمام والموارد معي، سيكون الأكثر احتياجًا. لأن واجب حزب العمال هو السماح بالنهوض الاجتماعي لهؤلاء السكان ووضع حد لعدم المساواة، في بلد تميز بـ 350 عامًا من العبودية.

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على خروجك من السلطة، لا يبدو أن اليسار البرازيلي أنتج قادة جدد بمكانتك. لماذا؟

مرة أخرى، سأقارن بكرة القدم! كم من الوقت استغرقت فرنسا لإنتاج كيليان مبابي أو زيدان؟ الكثير من الوقت أليس كذلك! السياسة هي نفسها. استغرق اليساريون الأوروبيون قرنًا على الأقل لإنتاج فرانسوا ميتران أو ويلي براندت. إنه زمن طويل أليس كذلك ! لكني أذكرك أن حزب العمال لديه العديد من الشخصيات المهمة، الذين يمكن أن يكونوا مرشحين للانتخابات الرئاسية. هذا الحزب منتج للمواهب، من الرئيسة السابقة ديلما روسيف إلى عمدة ساو باولو السابق فرناندو حداد.

تبلغ من العمر 75 عامًا وتم عزلك لفترة طويلة في منزلك العام الماضي. كيف تشعر جسديا ونفسيا؟

عندما خرجت من السجن الفيدرالي، كانت رحلتي الأولى إلى روما، حيث أجريت مقابلة مع البابا فرانسيس للحديث عن حملة أطلقتها لمحاربة عدم المساواة في العالم. ثم رأيت ممثلين عن المجتمعات المدنية والقادة الذين اتصلت بهم. أعتقد أنه من غير الممكن رؤية الناس يكسبون ملايين الدولارات في حين أن مئات الملايين من الناس ينامون دون أن يكون لديهم ما يكفي من الطعام. خلال هذا الوباء، زادت البطالة والجوع. إنه أمر غير مقبول.

بالعودة إلى البرازيل في 12 مارس، كان الوباء موجودًا بالفعل. كنت محصورا في منزلي. خطر لي أن البلد قد أصبح بالفعل بؤرة الوباء. ماذا يمكننا أن نقول مع 3000 حالة وفاة في اليوم؟

إنها مسؤولية حكومتنا. لذلك سوف آخذ ما لدي وسأكرس نفسي لإدارة هذه الأزمة. لذلك أخذت جرعة من اللقاح. في غضون أربعة عشر يومًا، سأحصل على واحدة جديدة. منذ ذلك الحين، أقضي أيامي في اجتماعات أمام الإنترنت من الصباح إلى المساء.

هذا الأسبوع، توفي في البرازيل 280 ألف قتيل. لو كنت رئيس دولة ماذا كنت ستفعل؟

عندما كنت رئيسا كانت هناك أزمة أنفلونزا H1N1. في غضون ثلاثة أشهر، قمنا بتطعيم 83 مليون شخص. كانت البرازيل، بنظامها الصحي الفريد، بلدًا لديه الخبرة والدراية في مجال التحصين. مع وصول [ميشال] تامر وبولسونارو، تم تدمير نظامنا الذي أشاد به العالم كله.

مع بداية Covid-19، كان الرئيس الذي يعرف معنى الحكم سيشكل لجنة أزمات. كان من الممكن أن يستدعي وزير الصحة وأفضل العلماء في البلاد. ستجتمع هذه اللجنة مرة واحدة في الأسبوع وتنشر المعلومات إلى المجتمع البرازيلي. سيختار التدابير التي يجب اتخاذها للجميع.

ماذا فعلت حكومتنا؟ أول ما قالته هو أنها لا تؤمن بالمرض.

قال بولسونارو إنها كانت "مجرد نزلة برد خفيفة" وأنه، لكونه عضوًا في الجيش، لن تطاله. لقد اختلق قصة الكلوروكين، واشترى منها ملايين الجرعات من عند دونالد ترامب. لقد كان مخطئًا مثل الطفل الذي ذهب لشراء اللهّايات. لقد أهدر الملايين في شراء منتج غير الفعال ضد Covid-19. واليوم يتمادى في القول إن ارتداء القناع هو علامة على الجبن.

بولسونارو جاهل جدا! وهو يعتقد أنه برفض الاعتراف بخطورة الوباء، سوف ينتعش الاقتصاد. العلاج الوحيد هو تطعيم الشعب البرازيلي.

وفي أماكن أخرى ؟

منذ بداية الوباء، لم تلتقي مجموعة العشرين ولا مجموعة الثماني للحديث عن الجائحة. انه أمر عاجل ! أناشد الرئيس إيمانويل ماكرون: ادعي لعقد مجموعة العشرين. اتصل بجو بايدن وشي جين بينغ وفلاديمير بوتين والبقية! نحن في حالة حرب، هذه حرب عالمية ثالثة والعدو خطير للغاية! لا ينبغي أن يكون اللقاح سلعة كما هو عليه الآن، بل أن يصبح منفعة عامة للبشرية.

في آخر مقابلة لك مع وسائل الإعلام البرازيلية، تحدثت عن الوباء والاقتصاد. لماذا القليل جدا عن البيئة؟

الشاغل رقم واحد اليوم هو Covid-19. أود أن أذكرك، مع ذلك، أنه عندما وصلنا إلى السلطة في عام 2003، وصلت إزالة الغابات في منطقة الأمازون إلى 27000 كيلومتر مربع (سنويًا). لقد خفضنا هذا الرقم إلى 4000 كيلومتر مربع. لقد نجحنا في تقليل الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 69٪. لقد أنشأنا 114 منطقة للحفاظ على البيئة، المعهد الوطني لرصد الفضاء، INPE، للسيطرة على إزالة الغابات والحرائق. وضع بولسونارو حدا لهذا المعهد لأنه لا يريد الحد من الحرائق ...

أنا على علم بما يحدث في منطقة الأمازون. تذكر أنه كان لدينا مارينا سيلفا كوزيرة و [الجغرافي] كارلوس مينك، أشخاص يشاركون في جميع القضايا البيئية.

تقرير الاستيطان الأسبوعي من -27/3/2021 2/4/2021

الفلسطينيون يحيون يوم الارض الخالد بسلسلة فعاليات تواجهها قوات الاحتلال بالقمع الوحشي

أربعة عقود ونصف مرت على يوم الأرض التاريخي وما زالت الأرض الفلسطينية تئن بسبب سياسات الاحتلال التي حولت المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية الى كانتونات وجزر منفصلة ومنعزلة عن بعضها ، بعد ان أستعر الاستيطان وازدادت أعداد المستوطنين واستحدثت سلطات الاحتلال وزارة للاستيطان مختلف الاساليب والوسائل للسطو على املاك المواطنين الفلسطينيين وقدمت تسهيلات غير محدودة بما فيها التسهيلات الضريبية للمستوطنين ودعمت ووفرت حماية لإرهابهم الذي ينطلق من المستوطنات والبؤر الاستيطانية في ظل حماية واسعة من سلطات وقوات الاحتلال . وما زالت الضفة الغربية نشهد فصولا من التطهير العرقي المتواصل في القدس والأغوار الفلسطينية ومناطق جنوب الخليل وغيرها من المناطق في الضفة الغربية عبر سياسة مصادرة الأراضي واقامة المستوطنات وشق طرق فصل عنصري من أراضي الفلسطينيين وهدم المساكن المتواصل في القدس المحتلة ، وآخر نماذجها ما يجري في خربة حمصة الفوقا في الأغوار، حيث تواصل سلطات الاحتلال تنفيذ مخطط الإخلاء القسري وهدم البيوت والسيطرة عليها في القدس وتحديدا في الشيخ جراح وفي غيرها من أحياء المدينة وخاصة في سلوان ، حيث يجبر الاحتلال المقدسيين على هدم مساكنهم او تهدمها جرافاتهم ويلزمون بدفع تكلفة الهدم بحجج واهية كعدم الترخيص في الوقت الذي لا يسمح الاحتلال لهم بترخيص مساكنهم . كما يمضي الاحتلال في نهب الموارد الطبيعية الفلسطينية، والتحكم في الاقتصاد والمعابر والحدود والتجارة الخارجية، وغيرها من مناحي الحياة في الضفة الغربية

وفي هذا السياق أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقريرا لمناسبة الذكرى السنوية 45 ليوم الأرض، قال فيه إن "سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستغل بشكل مباشر ما نسبته 76% من مجمل مساحة الضفة الغربية المصنفة (ج) وتسيطر على أكثر من 85% من أرض فلسطين التاريخية ، حيث تعادل المساحات المستولى عليها لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي 18% من مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع الذي عزل أكثر من 10% من مساحتها باستثناء منطقة القدس الشرقية، وحيث تضرر ما يزيد على 219 تجمعا فلسطينيا جراء إقامة جدار الضم والتوسع والفصل العنصري ، كما قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء على حوالي 8,830 دونما من الأراضي الفلسطينية، بالإضافة الى 11,200 دونم تم إعلانها كمحميات طبيعية، تمهيدا للاستيلاء عليها.

وفي إحياء يوم الارض الخالد انطلقت فعاليات جماهيرية في مختلف المناطق في الضفة الغربية منددة بالاستيطان في رسالة لقوات الاحتلال وقطعان المستوطنين بأن الفلسطينيين في الارضي المحتلة بعدوان 1967 لا يمكن ان يتعايشوا مع نشاطات الاستيطان أو يسلموا باستمرار التوسع الاستيطاني تحت كل الظروف بما في ذلك ظروف الاغلاق بين المحافظات للوقاية من تفشي وباء كورونا او بناء البؤر الاستيطانية ، التي تحولت الى ملاذات آمنة لمجموعات الارهاب اليهودي العاملة في هذه البؤر والمستوطنات . وقد أصيب عدد من الفلسطينيين نهاية الاسبوع جراء قمع الاحتلال لفعاليات سلمية مناهضة للاستيطان وإقامة بؤر استيطانية بالضفة الغربية ، وذلك أثناء الفعاليات والمسيرات السلمية الأسبوعية التي تتواصل وتتصاعد تنديا بسياسة الاحتلال وممارسات المستوطنين . ففي كفر قدوم أصيب عدد من الفلسطينيين ، بينهم مصوران صحفيان ، يعمل احدهم في تلفزيون فلسطين جراء قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي مسيرة قرية كفر قدوم الأسبوعية ، شرق قلقيلية. كما أصيب آخرون بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط وبالاختناق بفعل قنابل الغاز ، خلال قمع قوات الاحتلال مسيرة في بيت دجن شرق نابلس. وفي قرية المغير في محافظة رام الله والبيره أصيب عدد من المواطنين بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط ، وآخرون بالاختناق ، جراء قمع قوات الاحتلال مسيرة منددة باستمرار إغلاق المدخل الشرقي لقرية المغير شمال شرق رام الله لليوم الـ 19 على التوالي، وإحياء لذكرى يوم الأرض. وهذه هي المرة الثالثة التي يغلق فيها الاحتلال مدخل القرية هذا العام ، حيث يضطر المواطنون إلى البحث عن طرق بديلة طويلة وصعبة للوصول إلى أراضيهم . وفي راس كركر غرب رام الله نجح عدد من أهالي القرية بهدم خيمة أقامها المستوطنون مؤخرا على أراضي جبل القوقرة، شمال القرية. وهذه ليست المرة الاولى التي ينجح المواطنون في مثل هذا العمل ، فقد سبق ان اقيمت الخيمة في المكان قبل أكثر من شهرين وفي موقع قريب تحيط به منازل المواطنين وتم تفكيكها ليقوم المستوطنون قبل نحو 3 أسابيع بنقل الخيمة إلى موقعها الجديد وسط أشجار الزيتون في المنطقة التي تمتاز بجودة زيتونها وزيتها.

وفي مخططات الاستيطان التي تتواصل في مختلف محافظات الضفة الغربية فقد بدأت الحفريات لاقامة مشروع "مشكنوت عميت" في مستوطنة "هارحوما" على جبل أبو غنيم ، وهو مشروع يتضمن بناء 125 وحدة سكنية استيطانية جديدة في المرحلة الأولى لبناء الحي التي أعلن عنها بنيامين نتنياهو رئيس حكومة الاحتلال وموشيه ليون رئيس بلدية القدس قبل الانتخابات الأخيرة ، ويتضمن المشروع إقامة عشر مبان بارتفاع يتراوح بين 10-8 طوابق في شارع "منشه ربيع" ومن المتوقع بدء تسويق هذه المساكن خلال هذا الشهر. وفي محافظة بيت لحم كذلك قام مستوطنون بتجريف وتوسيع طريق زراعي في منطقة "الخمار" ببلدة بتير غرب بيت لحم، فتحت حماية قوات الاحتلال قامت مجموعة من المستوطنين بتجريف أراض لتوسيع طريق زراعي في اراضي منطقة الخمار في 'خربة موسى' التي تتعرض منذ فترة إلى هجمة استيطانية من قبل مستوطنين، تمثل في نصب بيوتا متنقلة وخيما، قبل أن يتصدى المواطنون وإزالتها. كما نصب مستوطنون خياما بمنطقة واد المعلق في برية تقوع ، شرق بيت لحم ، وهي منطقة محمية طبيعية ، وهذه هي المرة الأولى التي ينصب فيها المستوطنون خياما في تلك المنطقة بهدف الاستيلاء على المزيد من أراضي المواطنين.

وفي محافظة نابلس وفي خطوة استيطانية خطيرة ، يخطط الاحتلال لافتتاح مركز للشرطة الإسرائيلية في المنطقة الأثرية ببلدة سبسطية شمال نابلس.ويعتزم الاحتلال من خلال افتتاح مركز الشرطة في تلك المنطقة الأثرية ، فرض السيطرة الإسرائيلية عليها تمهيدا لسرقة آثارها التي تتعرض لاقتحامات متواصلة من قبل المستوطنين ، يشار الى أن المنطقة الأثرية في بلدة سبسطية تتعرض لاقتحامات متكررة من جانب المستوطنين بحماية من قوات الاحتلال ، ويزعم الاحتلال أن لليهود آثار في المنطقة ، فيما تؤكد الروايات التاريخية أنها ادعاءات كاذبة تطلقها "إسرائيل" لسرقة مزيد من المواقع في فلسطين ، واقتحم مئات المستوطنين موقعا أثريا على اراضي قرية عصيرة الشمالية في جبل عيبال بنابلس ، حيث وصل مئات المستوطنين بدراجات نارية وحافلات إلى الموقع الأثري الواقع على قمة الجبل وانتشرت قوات الاحتلال بشكل كثيف في الطرقات والشوارع المحيطة بالموقع لتأمين الحماية للمستوطنين في طريقهم إلى الموقع الأثري. يذكر أن هذه هي أول مرة يشارك فيها هذا العدد من المستوطنين في اقتحام هذا الموقع. وكانت مجموعات فتية التلال قد أعلنت في وقت سابق عن نيتها اقتحام جبل عيبال للوصول إلى الموقع الأثري الذي يزعم المستوطنون أنه يعود لمذبح يوشع بن نون. وفي قرية الناقورة، شمال غربي نابلس، هب أهالي القرية ونشطاء فصائل العمل الوطني إلى جبل الشيخ الشعلة بعد أن دعت مجموعات المستوطنين إلى اقتحام القلعة الأثرية الواقعة في قمته.

وفي محافظة سلفيت قطع مستوطنون من مستوطنة "رفافا" المقامة على أراضي القرية حارس وبلدة دير استيا المجاورة في ساعات متأخرة من الليل الاسبوع الفائت أشجار زيتون وهدموا عددا من السلاسل الحجرية بعد استيلائهم على طريق زراعية يستخدمها المزارعون غرب قرية حارس قضاء سلفيت. ويستهدف الاحتلال هذه القرية بشكل متواصل من خلال أعمال التجريف واقتلاع أشجار الزيتون والإخطارات ، والتي كان منها إخطار إخلاء للأرض بدعوى " تغيير معالمها "، وفق مزاعمهم. وتعيش قرية حارس ما تعيشه محافظة سلفيت ببلداتها وقراها معاناة شديدة بفعل انتهاكات الاحتلال والاستيطان المتمثلة بتصاعد وتيرة الاستيطان ، وجدار العزل العنصري ، والتلوث البيئي الناتج عن مخلفات المستوطنات خاصة المناطق الصناعية ، والسطو على آلاف الدونمات الزراعية ، ومصادر المياه الجوفية، وطمس المعالم التاريخية والدينية.

وكانت سلطات الاحتلال قد أخطرت في وقت سابق بمصادرة عشرات الدونمات من أراضي قرى حارس وسرطة وبروقين غرب محافظ سلفيت بغرض توسيع المشروع الاستيطاني من خلال فتح طريق تربط بين مستوطنة بركان وما يسمى بشارع "عابر السامرة" الذي يربط بين تل أبيب ومحافظة الأغوار ، والذي شيدت سلطات الاحتلال على جانبيه عشرات المستوطنات ، أدت لتغير معالم المحافظة وسرقة آلاف الدونمات الزراعية من أراضيها. وتعتبر سلفيت المحافظة الثانية بعد القدس من حيث الاستهداف الاستيطاني ، بهدف فصل شمال الضفة عن جنوبها، والهيمنة على المياه الجوفية في المحافظة ، وتعاني المحافظة سلفيت من كثرة المستوطنات والمناطق الصناعية في أراضيها ، حيث بات عددها أكثر من قرى وبلدات المحافظة، وتتسبب بتلويث البيئة وتخريب الأراضي الزراعية وسرقتها.

وفي مدينة القدس كشفت جماعات الهيكل المزعوم على موقعها الاليكتروني في منشور خطير قامت بحذفه لاحقا بناء على توجيهات من مستويات سياسية ، حجم التنسيق الذي تقيمه مع الشرطة ووزارة الداخلية والامن الداخلي وقيادة الشرطة القطرية الإسرائيلية ، حيث قالت فيه إن تحويلاً كبيراً جرى في مهام الشرطة الإسرائيلية ، بعد ان تحولت مهمتها إلى حماية صلاة اليهود في داخل المسجد الأقصى وانه منذ سنوات وما يسمى "أمناء جبل الهيكل"، يحاولون مع وزراء الأمن الداخلي والمتعاطفين معها والمحسوبين ضمن كتلتها السياسية من أمثال جلعاد أردان وعمير أوحانا وغيرهما إنجاز تحول شامل في مهمة الشرطة ، بحيث لا تتعارض أهدافهم ومهامهم مع مهام الشرطة وسياساتها وأن التحول يكمن في منع صلاة اليهود العلنية في المسجد المبارك إلى رعايتها وحماية من يؤدونها.

وفي الانتهاكات الاسبوعية التي وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض فقد كانت على النحو التالي في فترة اعداد التقرير:

القدس: اقتحم مئات المستوطنين، باحات المسجد الأقصى المبارك، والقصور الأموية وساحة البراق، في "عيد الفصح اليهودي"، وسط انتشار واغلاقات للشوارع والطرقات في مدينة القدس. وأوضحت دائرة الأوقاف الإسلامية أن 313 مستوطنا اقتحموا المسجد الأقصى المبارك. وتقدم مجموعات المقتحمين حاخامات ومسؤولين عن منظمات الهيكل المزعوم، وقاموا بأداء الصلوات في باحات الاقصى واقاموا احتفالات في منطقة القصور الأموية.

الخليل: أخطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطن عمر ربعي في قرية التوانة بمسافر يطا جنوب الخليل بوقف العمل في استصلاح ارضه بحجة انها منطقة اثرية تاريخية، وفي بلدة السموع جنوب الخليل، اقتحم مستوطنون بحماية جيش الاحتلال، موقعاً أثرياً رومانياً في البلدة يعرف باسم "البرج"، وأدوا طقوساً تلمودية . وفي مدينة الخليل نفسها اقتحم مستوطنون موقعاً أثرياً في باب الزاوية، وسط الخليل بعد ان أغلقت قوات الاحتلال المحال التجارية في المكان وأمنت اقتحام مسيرة استفزازية نظمها المستوطنون و اقتحم الموقع الأثري، وأدوا فيه طقوساً تلمودية في الوقت الذي اعتدى فيه جنود الاحتلال على نشطاء في المقاومة الشعبية، خلال محاولتهم منع إغلاق المحال التجارية في المنطقة.

بيت لحم: أخطرت سلطات الاحتلال المواطن سامي علي التعامرة بوقف البناء في جدار استنادي حول قطعة أرض يملكها في منطقة خربة الدير غربا؛ ببلدة تقوع شرق بيت لحم بحجة عدم الترخيص ، كما أفاد المواطن عمر القيسي ان مجموعة من المستوطنين وتحت حماية قوات الاحتلال ، قامت بتجريف أراض لتوسيع طريق زراعي موصل لأراضي الخمار تحديدا "خربة موسى" بطول 100 متر وعرض 6 أمتار، لأغراض استيطانية.

رام الله : اقتحم عدد من المستوطنين، أطراف حي الطيرة بمدينة رام الله، من جهة بلدة عين قينيا لأداء طقوس تلمودية بحماية جيش الاحتلال.فيما وفرت قوات الاحتلال الحماية للمستوطنين الذين وصلوا إلى المنطقة بعدة مركبات، بداعي أداء طقوس دينية. ونجح عدد من أهالي قرية رأس كركر غرب رام الله، بهدم خيمة أقامها المستوطنون نهاية الاسبوع على أراضي جبل القوقرة، شمال القرية.

تتمة الصفحة 13

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي يدين قمع ضحايا التعاقد المفروض، وسياسة صم الاذان لتكريس التجهيل والهشاشة

تابعت السكرتارية الوطنية القطاع النسائي للنهج الديمقراطي ما يتعرض له الأساتذة و الأستاذات المفروض عليهم/ن التعاقد من قمع وتعنيف واعتقالات في شوارع الرباط، العاصمة المعسكرة بجميع تلاوين قوات القمع، على اثر المعركة النضالية المشروعة التي تخوضها التنسيقية الوطنية ايام 6/7/8 ابريل 2021 ، و ذلك من اجل إسقاط مخطط التعاقد والدفاع عن حق الأساتذة والأستاذات في الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية.

وقد واجه النظام المخزني معركة الحق و الكرامة التي تخوضها هذه الفئة الصامدة من نساء و رجال التعليم بقمع شرس همجي تلقى فيه المحتجات والمحتجين كل أنواع التنكيل والاهانة والتعنيف واعتقال العشرات من المشاركين و المشاركات ، الذين حررت لهم محاضر في انتظار تقديمهم الى المحكمة..

اننا في السكرتارية الوطنية للقطاع النسائي :

- نحيي النضال الوحدوي للتنسيقية الوطنية للاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد.
- نندد بالقمع الهمجي الذي تعرض له رجال ونساء التعليم.
- ندين بشدة الاعتداء على الاساتذة والاستاذات وسحلهم/هن واعتقالهم/هن.
- نطالب بالإفراج الفوري عن جميع الاساتذة/ات المعتقلين/ات.
- نستهجن اسلوب الدولة المخزنية باعتمادها المقاربة القمعية في معالجة ملفات قطاع التعليم، ونحملها المسؤولية في ضياع حقوق التلاميذ والتلميذات و مستقبلهم.
- ندعو النقابات المناضلة والجمعيات النسائية والحقوقية والاحزاب السياسية الديمقراطية، الى التعبئة النضالية من اجل فرض الاستجابة للمطالب المشروعة للتنسيقية الوطنية للاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وكافة الفئات التعليمية والدفاع عن المدرسة العمومية وحق بنات وابناء الشعب المغربي في تعليم عمومي، مجاني، موحد وعلماني.

تتمة مقال المعادلة المستحيلة إرادة التنمية والتطبيع مع الفساد

الفساد ، والتي عبرت عن نفسها انطلاقا من انتفاضة 20 فبراير 2011 إلى حراك الريف ... بعناوين عريضة أبرزها «إسقاط الفساد».

هذا التعايش الذي لم تخجل البورجوازية الحاكمة من الإعلان صراحة أو عمليا عن التطبيع معه كقدر تلاحق لعنته المغاربة ، بينما غنائمه وعائداته "تغرق" فيها جزء من البورجوازية الحاكمة وخدامها ، وهذا هو الوجه الآخر الفساد ، مراكمة الثروة أو الإثراء غير المشروع ، وفي هذا السياق يمكن التذكير بقولة الملك الحسن الثاني في خطابه سنة 1971 بعد فضيحة الوزراء الستة ، والتي قال فيها : « لقد صرحنا مرارا بأن سياستها الاقتصادية والاجتماعية استهدفت إغناء الفقير دون تفقير الغني ، لكن مع الأسف الشديد لأسباب الداعي للرجوع إليها لاحظنا أنه بقدر ما أن الفقير لم يتم يغتن زاد الغني ثراء" . ولأن المناسبة شرط ؛ فإن الخطاب أشار إلى الوجه المهم المرتبط بالفساد ، هو أن المستفيد منه هو الأغنياء ، أي جزء من البورجوازية المتنفذة والمتغلغلة في الإدارة ، بينما الفقراء لا يستفيدون ، بل يزدادون بالنظر إلى أن انعكاسات الفساد الأهم هي هدر المال العام وإعاقة التنمية في مكونها المتعلق بإعادة توزيع الثروة عبر توفير الشغل والخدمات الاجتماعية العامة.

وهنا يمكن التذكير عبر سؤال : ما مصير الوزراء الستة الذي ثبت في حقهم ارتكاب "جريمة الفساد ، وهو مايقودنا إلى محاولة التعرف على كيف تتعامل الدولة مع كبار المتورطين في النهب والفساد.

. شبكة مكافحة الفساد لاتصطاد الحيتان الكبيرة.

المفروض - تبعا برهان مكافحة الفساد - أن ضبط متورطين في الفساد مهما كان موقعهم يقتضي معاقبتهم واسترجاع الأموال المنهوبة أو المختلسة منهم إلى مالية الدولة ، لكن ذلك لم يحصل مع الوزراء الستة الذين وصل فسادهم إلى تلقي رشاوي وتهريب المعادن وفتح حسابات بنكية في سويسرا ، وانحصر جزاؤهم العقابي في أحكام تراوحت بين 4 و12 سنة ، دون مصادرة أموال هم وممتلكاتهم.

ونفس التعاطي تكرر مع شخصيات إدارية ثبت تورطها في الفساد والنهب نذكر منها :

1 - فضيحة صندوق الضمان الاجتماعي ، التي كشفها تقرير لجنة تقصي الحقائق سنة 2002 ، أبرزت فيه وجود اختلاسات مالية وحالات سوء تدبير وتجاوزات في الصندوق أفضت إلى نهب 115 مليار د. طيلة 30 سنة ، لحد الآن لم يفتح هذا الملف وطوي في الرفوف . بينما وجدت الدولة في تحميل الشغيلة ضريبة هذا النهب عبر تخفيض التعويض ب0,5 في المئة وزيادة نسبة الاقتطاع من الأجور ب 0,5 في المئة ، وعفى الله عما سلف على حد جملة عبد الإله بنكير رئيس الحكومة السابق .

2 - فضيحة القرض العقاري والسياحي ، التي انفجرت سنة 2007 بضبط اختلاسات بلغ حجمها 15 مليار درهما لم تسترجع لحد اليوم ، تورطت فيها شخصيات نافذة اقترضت مبالغ كبيرة دون توفر ضمانات ، وثم التضحية بأكباش فداء عددهم 13 شخصا بمدد سجنية تراوحت بين سنة موقوفة التنفيذ و5سنوات ، بينما المتهم الرئيسي الذي حكم عليه ب20 سنة نافذة ، فر إلى فرنسا ، ولم تكلف الدولة نفسها عناء إصدار مذكرة إيقاف دولية في حقه ، ولم تسترجع الأموال المنهوبة .

نفس المسار سلكته ملفات صندوق الضمان الاجتماعي ، والقرض الفلاحي وما لم يكشف من الملفات ربما أعظم ، ولاباس أن تسمى التقارير الدولية في تصنيف المغرب الرتب الأخيرة في برامج التنمية كالرتبة 123 عالميا من بين 188 سنة 2016 متخلفين بذلك عن دول عربية تعيش نزاعات داخلية ، وأن تكتفي البورجوازية الحاكمة بترديد خطب النوايا ، وتشكيل مؤسسات محاربة الفساد لتأثيث المشهد المغربي أمام العالم فالشعب في المحصلة هو من يؤدي الثمن.

• على سبيل الختم

تزداد مفارقة مسار مكافحة الفساد عند قراءة المادة 52 من مدونة المحاكم المالية ، إذ تنص على أنه « لايخضع للاختصاص القضائي للمجلس الأعلى للحسابات في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية أعضاء الحكومة وأعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين عندما يمارسون مهامهم» ، وربما اجتماع التجارة والسلطة مصر بالتجارة وبالسلطة ، حسب خلاصة ابن خلدون ، وبالتالي فالفساد في المغرب فساد كمنهج حسب بعض القراءات.

ولعل المدخل الفعال للحد من ظاهرة نهب وسرقة المال العام هو وجود نظام مراقبة فعال ومستقل على مستوى توفير شروط الوقاية وعلى مستوى الجزاء، والانتقال من ذهنية "الحبة والبارود من دار القائد " إلى منطق "أموال دافعي الضرائب وممتلكات الشعب .. وهو ما لن يتحقق إلا بوجود نظام ديمقراطي يقطع مع ديمقراطية الواجهة لتزيين الاستبداد .

الشبيبة المغربية في طليعة الصراع الاجتماعي الراهن

سعد مرتاح

عرفت الساحة السياسية خلال الفترة الأخيرة حركات احتجاجية شبابية في مختلف مناطق المغرب هذه الحركات لم تخرج عن الطابع الفئوي والقطاعي هذا الطابع الذي أصبح هو المهيمن على الحركات الاجتماعية بعد حركة 20 فبراير، حيث كل فئة من الشباب/ات سطرت مطالبها الخاصة بحقلها وخاضت على إثرها معاركها النضالية، وإجمالا يمكن إبراز أهم الحركات الاحتجاجية في فترة الأخيرة التي عرفت انخراطا قويا للشبيبة في :

حركة المعطلين/ات: في إطار تحركاتها النوعية خاضت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلة نضالات مهمة، حيث سطرت الجمعية الوطنية في الآونة الأخيرة اعتصامات ووقفات في أغلب فروعها التي فاقت 20 فرع أبرزها الاعتصام البطولي الذي خاضه فرع فاس والذي فاق 27 يوم مرفقا بإضراب عن الطعام، وأيضا في اعتصامات فروع الناظور ودمنات وسلوان...، وإن كنا قادرين على وضع عنوان لهذه النضالات فسيكون هو أن الجمعية استطاعت إعادة الوهج ولو نسبيا لدورة حركة المعطلين في الصراع الاجتماعي العام.

حركة شباب/ات الشغيلة التعليمية: وقد تمثلت أساسا في هذه الفترة في نضالات التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم وعليهن التعاقد، فقد سطرت خلال أقل من شهر فقط (من 16 مارس إلى 8 أبريل) 3 برامج نضالية مهمة وإنزالين وطنية حاشدة متتاليين في العاصمة الرباط واجهها النظام المخزني بالتنكيل والقمع والاعتقالات والمحاكمات الصورية خاصة في الانزال الأخير الذي شهدته العاصمة الرباط في الأسبوع الماضي، متمكنة من خلق تضامن شعبي ودولي جد واسع بل وأن هذه الحركة أصبحت في طليعة النضال ضد خوصصة التعليم وتفكيك الوظيفة العمومية خاصة بعد صمودها الأسطوري أمام ترسانة الأجهزة القمعية بكل تلاوينها، هذه التنسيقية التي تمكنت من إعطاء نفس نضالي جد مهم للشغيلة التعليمية، إلى درجة إعادة طرح الوحدة النقابية التعليمية على واجهة النقاش، ولو مع بعض المؤاخذات التي سنعود إليها في الجزء الثاني من هذه المقال.

الحركة الطلابية: في تعبيرها عن رفضها لآلية التعليم عن بعد لما يكرسه من تفاوت طبقي خاصة أن هذه الآلية لم يرافقه لا تخصيص مبالغ مالية للطلبة والطالبات تمكنهم/ن من شراء أجهزة إلكترونية حديثة لمتابعة دروسهم/ن ولا لتغطية نفقات الأنترنيت الباهظ الثمن، ولا لتوفير مراكز رقمية حديثة داخل المؤسسات التعليمية تمكن الأساتذة والأستاذات الجامعيين/ات من إعطاء دروسهم/ن في أفضل الظروف، عبرت عدة مواقع جماعية عن رفضها لهذه الآلية، غير أن المشكل التنظيمي التي تعيشه الحركة الطلابية جعل من هذه الحركات ظرفية وعشوائية سرعان ما انتهت أغلبها دون تحقيق مكتسبات مهمة بل ولا حتى خلق رأي عام حولها، لدرجة لن نبالغ فيها إن قلنا ان الحركة الطلابية المغربية هي الآن أضعف حركة في النضال الشبيبي الراهن.

الشبيبة العاملة: خاض الشبيبة العاملة في جميع أنحاء المغرب وقفات احتجاجية طيلة هذه فترة كورونا تحت لواء مكاتبها النقابية، هذه الاحتجاجات التي كانت أبرزها ضد تسريح الآلاف من العمال والعاملات.

هذه الحركات الاحتجاجية الشبيبية والتي يعرف أبزر قطاعاتها حالة مد قوي (باستثناء الحركة الطلابية) تعتبر كرد فعل على التدبير السيء للنظام السياسي لجائحة كورونا مفضلا الأرباح على الأرواح، وما رافق هذا التدبير من سياسات اقتصادية واجتماعية محافظة تنبني أساسا على 3 عناصر: (الاستدانة الخارجية، خوصصة المؤسسات والشركات والقطاعات العمومية، التقشف في النفقات العمومية – تفكيك الوظيفة العمومية) أثرت سلبا على معيشة المواطنين/ات وأوضاع الطبقة العاملة بصفة عامة

وعلى الشباب/ات بصفة خاصة.

إذن فهي نماذج مختلفة تبين أن الشباب المغربي اليوم هم أبرز ضحايا السياسات النيوليبرالية والتسريحات الواسعة والعطالة، مما يفرض عليه التموقع في طليعة الحركات المناهضة والمناضلة ضد تلك السياسات التي تستهدفه، فبالنسبة للماركسيين/ات، يتمتع الشباب بخصائص هامة: روح الكفاحية والاندفاع والتضحية الثورية والإصرار على الذهاب إلى أبعد مدى. وهي خصائص ضرورية لانتصار أي مشروع مجتمعي بديل على المشروع المخزني الرجعي.

غير أن هذه النضالات الشبيبية المهمة التي نعيشها الآن، بقدر مساهمتها الجماهيرية القوية في جبهات النضال بقدر ما تفتقر للأفق السياسي خاصة بالرفض غير المبرر لبعض مكوناتها لتسييس المطالب، بالإضافة إلى تزايد تنامي نزعة معادات التنظيمات السياسية والنقابية (الدكاكين السياسية) وسطها ولعل ذلك يجد جذوره في الممارسة السياسية التي كرسها النظام المخزني والأحزاب الملتفة حوله، من خلال المهازل الانتخابية المناسباتية الشيء الذي جعلها غير قادرة على الفرز بين مكونات الحقل السياسي الرسمي المخزني ومكونات الحقل السياسي المضاد المناضل، الشيء الذي يستغله نظام المخزن فيما بعد.

وهنا يظهر دور الشبيبات السياسية المناضلة خاصة شبيبة النهج الديمقراطي، فتنوع وتعدد الحركات الاحتجاجية تفرض على شبيبة النهج الديمقراطي تحديد التمفصل بين الصراع الطبقي وهذه الحركات ودمجها في سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية، وإعطائها الأفق السياسي، سواء من خلال عقد بعض اللقاءات مع قيادات هذه الحركات أو سواء من خلال بلورة برنامج شامل يستطيع جمع أغلب الحركات الشبيبة في جبهة شبيبية موحدة مع بلورة الأسس التنظيمية الكفيلة باحتوائها وتطويرها. فمثلا تنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد والفصائل الطلابية وشباب/ات النقابات التعليمية المناضلة كلها تناضل من أجل المدرسة العمومية وضد السياسات النيوليبرالية في مجال التعليم (فصل التوظيف عن التكوين، خوصصة التعليم الجامعي، فرض التوظيف عن طريق التعاقد) الشيء الذي يمكن من جمع كل هذه المكونات في بناء جبهة شبيبة منظمة قوية للدفاع عن التعليم العمومي والمجاني، ونفس الشيء بالنسبة للشغل والثقافة، الشيء الذي سيعطي في الأخير جبهات شبيبية قوية مساهمة فعلال في مختلف واجهات النضال الشعبي.

فالعمل الشبيبي في إطار جبهات منظمة موحدة للنضال في هذه المرحلة هو ليس رغبة ذاتية من شبيبة النهج الديمقراطي أو تنظيم شبيبي مناضل آخر، بقدر ما هو شرط موضوعي تفرضه متطلبات توحيد الحركة النضالية الشبيبة من خلال بلورة الشعار الملائم والأساليب النضالية الفعالة، فمهمة بناء جبهة شبيبية ديمقراطية تقدم فضلا عن كونها تندرج ضمن سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية (الميدانية والديمقراطية)، جوابا ملموسا عن تشتت النضالات الشبيبية اليوم. وهذا ما يقتضي صيانته وتوسيعه وتطويره وتقعيده. وهي مهام مترابطة وشاقة تتطلب الإصرار والمثابرة والصراع من أجل الوحدة. إن هذه الجبهة يمكن أن تتشكل من الشبيبات والفصائل الطلابية الديمقراطية، حركة المعطلين، الحركة الثقافية الديمقراطية، شباب المنظمات الجماهيرية الديمقراطية والحركات الاحتجاجية الشبيبية ومختلف الفعاليات الشبيبية الديمقراطية.

إن كسب الشبيبة للعمل الجبهوي المنظم ضرورة قصوى لتحقيق المطالب الملحة للشبيبة. وهذا ما بينته أزمة كورونا، فالحركة الجماهيرية القطاعية غير المنظمة لن تستطيع أبدا في أوقات الأزمات أن تواجه المخططات الطبقية التي تستهدف حقلها الخاص، بل ولن تملك حتى عنصر المبادرة الذي يعتبر بديهيا، ففي وقت الأزمات من لا تنظيم له يندثر، لهذا إن عملنا اليوم يجب أن يركز على الدعاية والعمل وسط الشباب لحثهم على التنظيم باعتباره الضامن الوحيد لمراكمة التجربة وكسب الخبرة لدى القوى المناضلة ولدى الجماهير في صراعها مع عدوها الطبقي.

تتمة تقرير الاستيطان الأسبوعي من 27/3/2021 - 2/4/2021

نابلس: اقتحم عشرات المستوطنين أيضا مقام يوسف في نابلس وسط حماية من جيش الاحتلال بهدف أداء طقوس تلمودية، وقد اندلعت مواجهات خلال الاقتحام بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي أطلقت قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع، والرصاص ما أدى إلى إصابة عدد منهم بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط ، وصادرت قوات الاحتلال جرافة أثناء عملها في مدرسة بورين الثانوية الزراعية جنوب نابلس.والتي كانت تحفر أساسات لإقامة دفيئة زراعية في قطعة أرض تابعة للمدرسة الزراعية في القرية ، حيث اقتحمت قوات الاحتلال المنطقة، وطلبت من سائق الجرافة التوقف عن العمل، قبل أن تصادر الجرافة وتعتقل السائق بحجة العمل في منطقة (ج)

سلفيت: اعتدت مجموعة من المستوطنين على المزارعين ناجح حرب، وعلي أحمد، وخربوا غرفتيهما الزراعيتين في منطقة "الوجه الشامي" في بلدة كفر الديك غرب محافظة سلفيت كما منع جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون، المواطن جاسر القاق من بلدة كفل حارس شمال سلفيت، من العمل في أرضه، الواقعة بمحاذاة البؤرة الاستيطانية الجديدة غرب المحافظة وحطموا مركبة تعود للمواطن رامي تحسين يونس.

جنين : أصيب العامل محمود ياسر قصراوي (24 عاماً) من قرية مسلية جنوب جنين، بنزيف في رأسه إثر وقوعه خلال ملاحقته من قبل جنود الاحتلال الاسرائيلي بالقرب من جدار الفصل العنصري قرب قرية رمانة غرب مدينة جنين.

الأغوار: أخطرت قوات الاحتلال المواطن سالم مساعيد بهدم إحدى المنشآت التي تعود له في خربة يرزا بمنطقة الأغوار بحجة أنها منطقه أثريه كما اقتحمت قوات الاحتلال خربة حمصة الفوقا في الأغوار الشمالية وطاردت مركبة خاصة تعود للمواطن حرب سليمان فريج أبو الكباش ممثل التجمع، وهدده الجنود ورفعوا السلاح في وجهه وحققوا معه ميدانيًا، وأبلغوه بمنع أية مركبة من الدخول للمنطقة.

مديحه الأعرج/المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان

الطفل والبوليس السياسي (4)

سعيد سليم

من مصادر موثوقة جدا
ومن مواقع مشبوهة و صفراء
قريبة من أصحاب القرار
والحل و العقد
وحكومة الضل
التي تحكم الحكومة
والحكم و الشعب
وما جاورهم و ما بينهم
وتحكم على الجيران
بالنسيان
فإن قوات خاصة جدا
تحارب الإرهاب
تبحث عن تلك الإبتسامة

بعد بيع الدار والذاكرة
وخيانة النخبة
و الصغار الذين أعياهم الإنتضار
أيضا...
لا للهاپي إيند الأمريكية
في بلد يموت بالسكتة القلبية
والعياشون يهللون
ما القصيدة هذه
إلا تأكيد لفرضية الإستثناء
في منطقة الفتن و البلاء...
الشاعر باع نهاية قصيدته
خوفا من نهايته
فبئس النهاية

وأن الإبتسامة
خير منقد له من الإنتحار
خصوصا إن كانت شاحبة
نضر إليه الغرباء بتعجب
?Wie bitte
كانت آخر آخر الكلمات...
وآخر خبر جاءنا
هو أن الطفل مات
الغرباء دفنوه بحب و احترام
فنحن البسطاء
نحب الإبتسام
خصوصا إن كان شاحبا
ونحب الأمهات

الشاحبة
التي لا تملكها إلا الأمهات
و هن يهوين
عدة مرات
أمام زمن لا يعرف إلا الإنتقام
ولا مكان فيه إلا للأقوياء
...
وآخر آخر الروايات
الصغار يعيشون
بفضل إبتسامة الأمهات الشاحبات
الشاحبة
رغم هول الجرح وفي خفاء عن أعين
البوليس
وهل بعد الفراق
إلا لقاء؟
...
الراوي يحتج
والشاعر الذي راديكاليته سلاحه
الأخير

و خزي المصير
الطفل تمرد على الطفل الذي كأنه
والشيخ الذي صاره
شرب قهوته كالعادة
مع قليل من الحليب
شمها قبل شربها
كما يفعل منذ آلاف آلاف السنين
ترحم على روح أمه
الطاهرة
كما يفعل
منذ وعى العالم
حتى قبل أن تموت
قال لأشخاص
يرتادون المقهى
لا يعرفونه ولا يعرفهم
أن النهاية مفتوحة
وأن الشاعر عدمي
وأنه لا شاعر ولا ساحر
وأن الذاكرة تعذبه

وإذا مات منا طفل عابر سبيل
دفناه كما ندفن الجدود
هي ثورة لا تعرف الحدود
كما قال بيان الحزب
الذي تقول السلطة أنه مشكوك فيه
وبلية و حرام...
لقد دفنا الرفيق كذا
في المكان كذا
في الزمان كذا
أما روحه فتركناها
لأمه
وابتسامته الشاحبة
أخذناها معنا
خفية من عملاء الدجيد
وواصلنا المسير...
والطريق طويل
والنهاية ليست مهمة
المهم هو تقرير المصير...

الثقافة و التغيير

الطفل والتعلم

نورالدين موعابيد

لا تبدو هذه العتبة نشازا لأن الفلاسفة يجمعون على أن أول المتفلسفين هو الطفل لكثرة تسآله. ويؤكدPiaget ومريدوه أن المتعلم لا يتلقى المعرفة البكر بذهن مجوّف.. بل إن Jean Paul Roux يردد في مواطن مختلفة أن الطفل محمّل بمعارف ومهارات ومواقف كائنا ما كان عمره الزمنيّ، قبل أن يلتحق بالمدرسة التحاقه الأولـيّ ;إذ هو متعدد الخصائص، متكثّر الطبائع الفيزيقية، الحسية الحركية السوسيوعلاقية والسوسيومعرفية..

***المدرسة حيث يتحول الطفل إلى متعلم:**

تحقق المدرسة بما أنها حاضنة حيوات تغييرات جذرية، لأن الطفل يواجه فيها عالما مدرسيا أصيلا يعج بالتمثلات والتبادلات سواء أكانت من محمولاته، أم خاصة بالمدرسين; بمعنى أن مفهوم (العلاقة التربوية) يضحي مفهوما مفتاحا((رئيسا))، لا مندوحة عنه في مقاربة "الفعل التربويّ"..

ويلخص الباحث Roux نفسه ما انتهت إليه الأدبيات التربوية من (قواعد)الثقافة المدرسية، فإذا هي:

-إقاعدة محتويات التعلم: إطارها المرجعيّ هوالتعليمات الرسمية"ال «غيرية، التي لا أثر للمتعلم في تحديدها واختيارها، لأن همها الأساس هو حشو الأذهان

ب «**الثقافة الرسمية la culture officiell** " ;أما أدواتها الناقلة فهي ضاربة أطنابها في الاستهلاك والتآكل. وربما كانت مهووسة بالبعد "الكميّ"؟

وقد نبهMontaigne إلى رجحان الراس المنظم(المنهج)، بدل الرأس "الممتلئ". بمعنى أن التربية التقليدية (تغتال) الثنائية المشهورة في التربية الحديثة--الحداثية: حاجة-ات-/ملاءَمة.. ,وبذلك تئد إبداعية المتعلم المرتهنة باستقلاليته المنفتحة على الآخَر..

2 - **قاعدة شخصية المدرس:** أو ما يسميه بعضهم: «العلبة السوداء"; وهي علبة من مترتبات تمثلات المدرس المهْنية حول وظيفته بخاصة على مستويات القيم الخُلُقية التي يسعى جاهدا إلى غرسها(استنباتها) في المتعلم، ومستويات المعايير التي يعتد بها مرجعا.. والأنكى أن تتحول اختياراته إلى فكر عقَديّ ,تحكميّdogmatique...

3 - **قاعدة نمذجة المتعلمين:** قاصمة ظهر هذه القاعدة أنها تصنف المتعلمين وَفق الثنائية الضدية: متعلم جيد /متعلم سيئ، فيغدو الدرس مدرسا، ويمسي التدريس فروضا، أما الكلام فيصبح ثرثرة، بينما يصير الخطأ خطيئة ...!!

ومما يمكن أن نفند به تلك الادعاءات أن من المنظرين من ركن إلى تعريف الكفاية بأنها التربية على العصيان.. وهاءَك أيها القارئ الكريم هذه المواصفات:

*هو متعلم ممتاز، نشيط، منضبط....

*هو متعلم مضطرب، سالب، شارد....

4 - **قاعدة الامتحان (l.docimologique)**: إنها هي اللحمة والسدى في التربية الكلاسيكية, ولذلك تساهم في بناء الهُوية المدرسية, فترصد مستويات المتعلمين, تتتبع منحنياتهم التعلمية..ولنا أن نؤزم هذا المنحى بأن التربية هي التكوين الممتد المستمر مدى الحياة, وليست هي الامتحان المعتد بالتنقيط, الذي لا هم له سوى الهاجس الأمنيّ, قشدته (المقاربة بالنتائج) ,فأين هذه المقاربة البئيسة من بناء الكفايات الاجتماعية وتطويرها؟!

نخلص سريعا إلى أن التربية هي تكوين المرء من أجل الحياة، تكوينا كاملا، نسقيا جدليا..

5 - قاعدة الفجوة بين المجتمع والمدرسة: هي فجوة العالم الافتراضيّ (العالم الأزرق،مجتمع المعرفة..) أو تكنولوجيا التربية التي مازالت محتشمة في الفصول الدراسية، على الرغم مما يزعمه الخطاب الرسميّ. وتعترف فرنسا مثلا بأن تكلفة الوسائط ناهزت المؤشر100 سنة 1974 ,بينما وصل المؤشر إلى 744 سنة 1985.. فتراجعت سلطة الكتاب الورقيّ من حيث المبيعات، وربما تغيرت اليوم مفاهيم من قبيل: الذكاء، المعرفة، (تعلّم الحقيقة). وقد كرست إجراءات كورونا الفوارق الطبقية في (التعليم) عن بعد...

حوار شامل حول الوضع الراهن لحقوق الانسان في المغرب،يقدمه لقرائنا الرفيق الدكتور عزيز غالي رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان بعدما عاين ورصد الأوضاع بشكل مقارن عبر تطورات أوضاع الحقوق في بلادنا وما مؤشراتها في الأمد المنظور؟

1 ما تقييمكم العام لوضعية حقوق الانسان في المغرب؟وكيف يمكنكم قراءتها الآن؟

نجري حوار اليوم والوضعية الحقوقية تتسم بالسوداوية فإذا كنا في مرحلة معينة نتحدث عن مكتسبات هشة في مجال حقوق الإنسان لنتحدث بعد 2011 عن إغلاق قوس حقوق الإنسان.فإننا اليوم نعيش ردة حقوقية على مختلف المجالات والأصعدة وكل ما كان البعض يتوهم أن المغرب قطع مع سنوات الرصاص،صدم اليوم ووجد نفسه أمام السراب من خلال عودة التعذيب، الاعتقال السياسي، المحاكمات الصورية.

ويمكن اعتبار حراك الريف لسنة 2017 مقياس للوضعية، حيث وصل عدد المعتقلين السياسيين إلى 1700 معتقل. كما وقفنا على التعذيب والاختطاف الذي تعرض له نشطاء الحراك. كما أن هذه الوضعية ليست وليدة اليوم بل الجدول الذي نراه أمامنا يبين الوضعية منذ 2011 إلى الآن. وهو يهم مسألة الاعتقال التعسفي الذي رصدته الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ونشرته في تقاريرها السنوية حتى 2020.

هذه التراجعات همت الحقوق السياسية والمدنية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.فمن خلال الجدول السابق المتعلق بمسألة الاعتقال السياسي تتضح معالم هذه تراجعات. كما أن ظاهرة التعذيب استمرت سواء داخل السجون أو في مخافر الشرطة وسجلنا عددا متزايدا من الوافيات داخل هاته المؤسسات.

فإذا كانت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشلي ركزت على أن فترة جائحة كورونا يجب أن تعمل الدول على احترام حقوق الإنسان، لكننا في المغرب لاحظنا عكس ذلك، حيث صنف المغرب من ضمن 15 دولة استغلت الجائحة للهجوم على الحقوق والحريات، فإذا كانت الجمعية رفعت شعار حقوق الإنسان غير قابلة للحجر، فإنها سجلت استمرار ظاهرة الاعتقال السياسي من خلال العديد من المحاكمات التي استهدفت نشطاء شباب وإدانتهم بأحكام قاسية. فقد تم اعتقال المناضلين السبعة ببني تاجيت على خلفية مطالبتهم بالحق في الشغل والعيش الكريم. كما تم اعتقال مناضلي جرادة الذين احتجوا على استمرار الوفيات في الساندريات، وعدم وفاء الحكومة بالتزاماتها. وفي ظل تفشي جائحة كورونا، تم شن حملة اعتقالات واسعة بدعوى نشر معطيات كاذبة أو مغلوطة علاقة بحالة الطوارئ الصحية، أو إثر ممارسة الأشخاص لأشكال احتجاجية سلمية، ومنع كل أشكال الاحتجاج كمنع الجبهة الاجتماعية من تنظيم وقفاتها،ومنع وقفات بعض فروعالجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي كانت تعتزم تنظيمها، ومنع العديد من الحركات المطلبية من مسيرات ووقفات مطالبة سواء لضمان حد أدنى من العيش الكريم، بالحق في الماء الشروب، والأرض والحق في التنمية، أو الحصول على الدعم، أو الاستفادة من الدعم العيني،منع وقفات الأطر الصحية، وقمع وحشي لوقفة حاملي الشهادات العليا من رجال التعليم، كما خاض مستخدموا قطاع السياحة سلسلة وقفات بكل من مراكش وأكادير، كما خاضت الشغيلة منذ انطلاق الجائحة العديد من الأشكال النضالية (وقفات، إضرابات، اعتصامات) بمختلف مدن المغرب.

السنة	عدد الاعتقال السياسي والتعسفي ومحاكمات غير عادلة	المعتقلين الصحراويين بالسجون حتى 2011
2011	446	71
2012	233	63
2013	396	85
2014	251	65
2015	593	42
2016	456	45
2017	1700	33
2018	52	-
2019	65	-
2020	75	-

2 لو تسمح لنا الرفيق عزيز أن نستوقفكم الى هذا الحد،وتقدم لنا نفس الوضع في مجال الحق في حرية التعبير؟

ان حرية التعبير مست كذلك، من خلال اعتقال الصحفيين والمدونين، وما اعتقال الصحفيين سليمان الريسوني وعمر الراضي (دخلا في إضراب عن الطعام يوم 9 أبريل 2021) خير دليل على ذلك. ولوحظت في نفس الوقت الكثير من المتابعات التي تعود فقط إلى نقرة على لوحة مفاتيح الكومبيوتر من خلال الإعجاب او توزيع تدوينة معينة. فأصبح كل مستعملي الأنترنيت في حالة صراح مؤقت.، وعودة المتابعة بتهمة ازدراء الأديان (حالة الفنان رفيق بوبكر نموذجا).

كما تمت اعتقالات أخرىتعسفية، طالت المدونين من عموم رواد الفايسبوك أو اليوتوب أو مختلف منصات التواصل الاجتماعي جراء أخبار زائفة حول كورونا أو التشكيك فيها بلغت أزيد من 30 حالة اعتقال، منها 10حالات تم إدانتها بالسجن، وأزيد من 20 حالة تمت متابعتها في حالة سراح.

أما التضييق على المدافعين والمدافعات على حقوق الإنسان ومعتقلي الرأي والاحتجاجات إما بالاستدعاء أو الاعتقال فقد بلغت قرابة 65 حالة.والجدول التالي كما جدول الاعتقال السياسي يوضح تدهور حرية التعبير والصحافة منذ 2011 إلى اليوم.

وهذا ما أثر سلبا على ترتيب المغرب في حرية الصحافة، حيث تراجع المغرب في حرية الصحافة الانترنيت بنقطتين.

السنة	عدد الصحفيون	عدد الجرائد الممنوعة وأهمها
2011	13	اعتقال الفنان الحاقد لحركة 20 فبراير – ورشيد نيني (جريدة المساء) – سحب الاعتماد – والمتابعة – الاعتداء الجسدي
2012	17	اعتقال الفنان الحاقد لحركة 20 فبراير – اعتقال ومنع مدير المساء – وهجوم على الصحفي بتطوان – سحب بطائق الاعتماد – اعتداء جسدي
2013	12	اعتقال تعسفي – اعتداء جسدي – صدور أحكام – طرد برلمانيين أوربيين – ومنع صحافيين أجانب – إحراق 5000
2014	23	تعرض الصحفيين للاعتداء الجسدي، والسب والشتم أثناء تأدية مهامهم الصحفية ومتابعات قضائية، اعتقال توفيق بوعشرين.
2015	20	اعتقال والتعذيب في السجن -
2016	33	متابعات صحفيين على خلفية قضية الشهيد بنبركة – وعتقال ومتابعة صحفيين ومصورين – منع وطرد صحفيين أجانب -
2017	65	متابعة واعتقال صحفيين ومدونين ومدير مواقع إلكترونية والهجوم على منابر ومواقع والتضييق عليهم
2018	35	متابعة واعتقال صحفيين ومدونين ومدير مواقع إلكترونية والهجوم على منابر ومواقع والتضييق عليهم

يتبع في الصفحة 16

تتمة الحوار

واحتل الرتبة 133 من أصل 180 دولة حسب منظمة مراسلون بلا حدود. والرتبة 96 من اصل 167 دولة في مؤشر الديمقراطية، ووضع المغرب ضمن الدول ذات الأنظمة الهجينة في حرية التعبير.

كما أن المغرب أبدى عدم التجاوب مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة فيما يتعلق بتخفيض عدد المعتقلين. وعدم تجاوبه مع توصيات المفوضية السامية بخصوص إجراءات بديلة عن الاعتقال فيما يتعلق بخرق حالة الطوارئ الصحية.وقام بمحاولة التمرير بطريقة سرية للقانون 20.02. وطرح القانون المنظم للإضراب بشكل انفرادي، ومحاولة تمرير في ظل الأزمة.

3 هل نتقدم اليوم ولو نسبيا في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

من خلال ماسبق يتضح أن المغرب عوض نهج المرونة في التعامل مع الساكنة لتخفيف الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها جراء انتشار جائحة كورونا. نجده لجأ إلى سياسة الاعتقالات في حق العديد من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، والمعارضين لسياساتها، كما استهدفت نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، منهم من تعرض للاستنطاق، وفيهم من تمت متابعته في حالة سراح، وتقديم بعضهم للمحاكمات في عدة مناطق من بينها خنيفرة؛ اليوسفية، مشرع بلقصيري، أسفي، مراكش، البيضاء، الناضور، طانطان، الداخلة، وبني ملال، والبيضاء وتطوان، وطنجة ومدن أخرى.

أما في ما يخص وضعية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،فقد تضاربت الأرقام والمعطيات فيما يخص نسبة النمو بين وزارة المالية والمندوبية السامية للتخطيط والبنك العالمي.حيث تم احتساب نسبة النمو حسب كل جهة بشكل متباين، وقد وصل الانكماش الاقتصادي إلى 7. في المائة بدل 5.6. في المائة المعلن عنها خلال شهر أبريل 2020. أما نسبة العجز في الميزانية قد وصلتإلى 9 في المائة.بينمانسبة التضخم عرفت 0.2 في المائة. ورصيد الحساب الجاري قدر ب7.3. في المائة. وما يمكن استنتاجه من هذه الأرقام هو أن هناك فجوات إنتاجية سالبة كبيرة ومعدلات نمو اقتصادية جد منخفضة.

ومما زاد من قتامة الوضع، الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة تفشي جائحة كورونا. فوقفنا على عدةخروقات وانتهاكات سجلت بصفة عامة عن طريق تمرير صفقات في قطاع الصحة عبر ما يسمى بالصفقات التفاوضية عوض اللجوء إلى إعلان المناقصة كما هو معمول به قانونيا.كما أن الدولة أغفلت توفير احتياطي هام من المعدات الأساسية للسلامة المهنية للأطر الصحية، وأيضا المعدات الخاصة بالتنفس رغم الدعاية الإعلامية لما يسمى صناعة أجهزة التنفس مغربية. وتفاقم العجز الاجتماعي واتساع دائرة العطالة والفقر والتهميش. وارتفاع نسبة العطالة التي وصلت إلى حوالي 13 مع نهاية يوليوز. وفي ظل هذه الوضعية المزرية اجتماعيا واقتصاديا، تمت تسريحات للعمال والعاملات خاصة في القطاعات الخدماتية كالسياحة وبعض القطاعات الصناعية وأيضا في قطاع الفلاحة. مما أدى إلى ارتفاع نسبة الاحتجاجات في صفوف الشغيلة. كما تمت ملاحظة نتيجة حرمان العديد من المواطنين من الدفعة الثالثة، وهم الذين استفادوا من الدفعتين الأولى والثانية من الدعم المخصص من طرف صندوق كوفيد، مما وسع من دائرة التهميش والفقر. وارتفاع نسبة الفقر والهشاشة الاجتماعية (5.5 مليون أسرة تحتاج إلى الدعم) أي حوالي 26 مليون مغربي في حالة فقر إضافة إلى تزايد الفقراء بـ مليون و200 ألف خلال الجائحة.

وخلال هذه الجائحة، كانت الطبقة العاملة هي الضحية رقم واحد من خلال فرض الدولة الاستمرار في العمل دون ضمانات الوقاية والحماية من الوباء، ففي الوقت الذي كان وزير الفلاحة يفتخر بازدياد الصادرات إلى الخارج، كانت العاملات الزراعيات بلالة ميمونة ومناطق أخرى عرضة لتفشي الوباء، ونفس الشيء بالنسبة لعاملات وعمال المناطق الحرة، حيث طغى منطق الربح على حماية الأرواح.

كماأكدت معطيات ومؤشرات الشغل والبطالةالمعلنة من طرف المندوبية السامية للتخطيط مع بداية أبريل2020، أنه تم الإعلان على أن 142.000 مقاولة أي 57 في المائة من مجموع المقاولات أوقفت نشاطها بشكل مؤقت أو دائم، و135.000 مقاولة توقفت بشكل مؤقت، و 6300 توقفت بصفة نهائية. في حين تم توقيف 762.000 من العمال المأجورين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن العمل بداية أبريل ليصل إلى 900.00 في بداية شهر ماي. مما أدى إلى تراجع النمو بناقص 5.4 في المائة، وارتفاع نسبة العجز في الميزانية.

4 هل من أرقام استدلالية لتقريبنا من هذه الوضعية؟

وتعتبر الحقوق الشغلية التي أصبحت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تركز عليها بشكل كبير منذ المؤتمر الأخير،وذلك لهشاشة الطبقة العاملة، فنسبة التغطية الاجتماعية ضعيفة جدا ويتضح ذلك من خلال أن وضعية المستفيدين من الضمان الاجتماعي قاتمة:

- **3.5 مليون مسجل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛**
- **يقدر عدد المصرح بهم لدى الصندوق أو الذين في وضعية نظامية طبيعية حوالي مليون اجير في القطاع الخاص؛**
- **بالنسبة للذين يستفيدون من التغطية الاجتماعية في القطاع العمومي والجماعات المحلية والمتعاقدين فيصل عددهم إلى مليون؛**
- **بما أن عدد المأجورين 5 مليون و 450 ألف، منهم حوالي مليون موظف (مدني وعسكري) في القطاع العام والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وموظفي الأكاديميات؛**
- **كتلة عاملة غير مصرح بها في القطاع الخاص تقدر بـ3 مليون و 450 ألف عامل وعاملة. هناك2 مليون و 100 ألف في القطاع غير المهيكل، هذا القطاع الذي يعرف زيادة 24 ألف منصب شغل سنويا؛**
- **هناك كتلة مهمة من الأجراء بما فيهم 2.5 مليون يشتغلون في القطاع غير المهيكل الذي يضيف سنويا حوالي 24 ألف منصب شغل، لنكون أمام حوالي 3.450 مليون عامل غير مصرح بهم، منهم 3 مليون أجير في القطاع الخاص خارج التغطية الصحية والاجتماعية. وفي أوج الجائحة بالمغرب:**
- **حوالي5.5 مليون أسرة احتاجت إلى الدعم المخصص للفئات الهشة، خاصة حاملي بطاقة رميد، أو الذين فقدوا عملهم بشكل مؤقت، أو المشتغلين في القطاع غير المهيكل؛**
- **60 في المائة من ساكنة المغرب بدون حماية اجتماعية؛**
- **76 في المائة من الذين وصلوا سن التقاعد ليس لهم أي معاش؛**
- **55 في المائة فقط لهم تغطية صحية؛**
- **معدل أيام العمل المصرح بها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا تتعدى 212 يوم عمل مصرح به أي فقط 8 أشهر؛**
- **73 في المائة من العمال والعاملات المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يتمركزون بجهات البيضاء طنجة والرباط؛**
- **متوسط معاش متقاعدي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يصل إلى 570 ألف متقاعد لا يتعدى 1600 درهم؛**
- **87 في المائة من مصاريف التغطية الصحية أي ما يقارب 4 مليار درهم يستحوذ عليها القطاع الخاص؛**
- **62 في المائة من المقاولات تصرح بأقل من 4 أجراء، و86 في المائة منها تصرح بـ 10 أجراء فقط، ومقاولة واحدة فقط من أصل مائة تصرح بـ 100 أجير وأكثر؛**
- **60 في المائة من السكان النشيطين بدون أي نظام للتقاعد، أي 6.2 مليون نسمة غير مشمولة بأي نظام من أنظمة التقاعد بالمغرب.**

كما سجلت الجمعية عدد مهم من الوفيات بسبب الافتقاد للعلاج خارج إطار كورونا، خاصة لحاملي الأمراض المزمنة، الذين كان يصعب عليهم الولوج للعلاج نظرا لانشغالات المستشفيات بكوفيد 19، دون أن تؤمن مسارات خاصة لعلاج حالات الأمراض الاعتيادية .

في حين تكاثرت حالات الوفيات لدى النساء أثناء الوضع أمام المستشفيات أو في الطريق إليها خلال مرحلة الحجر وحتى بعد التخفيف، حيث تم تسجيل أزيد من 30 حالة وفاة أم أثناء الوضع، وكذا أزيد من 20 حالة وفاة رضيع بعد الوضع.

في ما يخص وضعية التعليم، فقد تم رصد أزيد 100 خرق وانتهاك للحق في التعليم، من خلال التخفيض من الميزانية المخصصة لقطاع التعليم ب 5 مليار درهم. وانعدام تكافؤ الفرص في اقرار التعليم عن بعد (600 ألف مستفيد فقط)، وعدم التوفر على الوسائل التكنولوجية و المعرفة التقنية لدى أغلب التلاميذ. واعتماد برامج معلوماتية معقدة وتتطلب صبيبا عاليا.وفي المقابل لوحظ جشع شركات الاتصالات حيث تضاعفت التكلفة بشكل غير مبرر كما تمت الزيادة في تكاليف الاشتراكات و الربط بشركة الاتصالات. وضعف تكوين الأساتذة في المجال و الاعتماد على الإمكانيات الذاتية. (27 ألف إطار فقط هي التي استفادت من التكوين). وفي المقابل فقد تم إلغاء مناصب الشغل مما ينذر بخصاص مهمول في الأطر، وعدم استكمال البنايات والتجهيزات وازدياد إعداد التلاميذ خصوصا بالسلك الثانوي مما جعلالدخول مدرسي يتسمبكارثي.

ووما زاد الوضعية تأزما هو التعنيف الذي تعرض له الأساتذة من طرف القوات العمومية، مما دفع الجمعية المغربية لحقوق الإنسانتستنكر ما تعرض له نساء ورجال التعليم من قمع وتنكيل، مؤكدة دعمها للأساتذة من أجل حقهم في الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية، درءا لتكريس المزيد من الهشاشة في سوق الشغل.

من وحي الأحداث

قانون الطوارئ الصحية قانون فرض حالة استثناء

التيتي الحبيب

منذ فرض قانون الطوارئ الصحية والحكومة تسعى الى فرض منع كل الحركات الاحتجاجية. تطبيق هذا القانون بحذافيره يخص هذه الحركات الاحتجاجية بينما اطلقت يد الرأسمال عبر شركاته في استغلال العمال والعاملات بدون تطبيق الاحترازات المفروض تطبيقها من اجل وقف تفشي الوباء. يتم الزج بالعمال في وسائل النقل ذهابا وايابا بدون ضوابط صحية كما يتم تكديس الطبقة العاملة في المعامل والهونغارات والأقبية تحت العمارات وفي الضيعات الزراعية بدون احترام التباعد الجسدي والتعقيم واستعمال الكمامات.

رغم الحملة التلقيح ورغم ان الاحصائيات الرسمية تبين بان الجائحة فقدت الكثير من عنفوانها ورغم ان الاجيال المتحورة من الفيروس لم يتأكد بأنها اشد فتكا من الاجيال السابقة فان الدولة تصر على الاستمرار في تمديد تطبيقها للحظر الصحي وتطبيق قوانين الطوارئ. السؤال لماذا هذا الاصرار وما السر وراءه؟

كل الوقائع تشير الى ان الدولة واعية بان عمق ازمتها الاقتصادية وفشل سياساتها الاجتماعية وصلت الى درجة الانهيار وبأنها لا تملك اية مبادرة حقيقية لوقف هذا الانهيار الا ضبط الاوضاع بالعصا الغليظة. لكن تطبيق سياسة القمع والمنع لها ثمن باهض ومن اجل التقليل من ذلك فان الاستمرار في التمديد لقانون الطوارئ الصحي فرصة ذهبية تستغلها الدولة الى اقصى حد. هذا ما نراه يوميا في الاعتقالات بالمئات وإصدار الاحكام في حق من تعتبرهم اجهزة القمع خارقون للقانون الجاري به العمل. كما ان الدولة واجهزتها القمعية تعتقل وتنكل بالعمال والعاملات المحتشدين امام المعمل او الضيعة بتهمة خرق قانون الطوارئ الصحية والاحتشاد بدون مراعاة الاحترازات الصحية وهم نفس العمال المحشورين في نفس المعمل الواقفين امام بابه. باسم هذا القانون يتم تفريق المظاهرات والوقفات وطبخ تهم للمناضلين المؤطرين للوقفات والساهرين على الوقفات ومراعاة التباعد الجسدي تطبيقا للاحترازات الصحية بينما القوات القمعية تهجم وهي في حالة هيجان وخرق سافر للتباعد الجسدي.

لقد كشفت جائحة كورونا حقيقة النظام القائم المعادية لمصالح شعبنا وسعيه لتحويل كل المصائب والكوارث الى مناسبات لينكل بالجماهير المطالبة بحقوقها ومن اجل قتل روح الاحتجاج بقمع واعتقال وحتى الحاق الاذى بالطلائع المناضلة ففي هذه المدة الممتدة من مارس 2020 الى يومنا هذا قدم الشعب المغربي شهداء ومعتقلين ومعطوبين لأنهم رفضوا قانون الطوارئ الصحي او خرجوا للدفاع عن الحق في الحياة الكريمة.

لا لقانون الطوارئ الصحية، لا لاستغلاله من اجل فرض حالة استثناء وقمع المناضلين والمناضلات وقتل روح الاحتجاج على الاستبداد والظلم.